بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
13 كانون الثاني 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

أولاً: إستفاق لبنان اليوم على نبأ انفجار دموي وقع في قرية كفرفيلا في اقليم التفاح استهدف عائلة وسقط ضحيته أطفال وأبرياء. تستنكر الأمانة العامة هذه الحادثة **وتتمنى للمصابين الشفاء العاجل (يرجى التصحيح)** وتطالب الدولة اللبنانية بكل مؤسساتها وأجهزتها بوضع حدٍ لهذه الأحداث التي تتكرر يوماً بعد يوم وتضع أمن المواطنين في دائرة الخطر.

من ناحية أخرى، توقفت الأمانة العامة أمام جريمة اختطاف مواطنَين لبنانيين في مدينة بيروت بهدف السلب وإجبار الأهل على دفع فدية الحرية. إن هذه الأحداث تضرب مصداقية الدولة وتُفسح في المجال أمام شتّى الاحتمالات والتفسيرات وهي تعيد إلى الأذهان جريمة إختطاف المواطن اللبناني جوزف صادر الذي لا بدّ من عودته إلى حريتهِ وأهلِه..

ثانياً: توقفت الأمانة العامة أمام التقارير الواردة في الصحافة اللبنانية والأجنبية عن إحتمالات اندلاع التصعيد العسكري في المنطقة ولاسيما من قبل العدو الإسرائيلي.

تؤكد الأمانة العامة التمسك بالقرار 1701 الضامن الوحيد لأمن لبنان وأمن أهلنا في الجنوب وتُحذّر من إعطاء الحجج والذرائع لأي اعتداء إسرائيلي.

ثالثاً: تتمسّك الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار بالدستور اللبناني كمرجعية حصرية في كل ما له علاقة بإدارة شؤون الدولة اللبنانية.

- ففي موضوع الإنتخابات البلدية والإختيارية تشدّد الأمانة العامة على ضرورة إحترام المهل القانونية، وبمبدأ تداول السلطة الذي يقوم عليه نظامنا الديموقراطي، وبالتالي بضرورة إجراء هذه الإنتخابات في موعدها.
- وفي موضوع التعيينات الإدارية، تشدّد الأمانة العامة على مرجعية مجلس الوزراء، وعلى ضرورة عدم إستغلال شعارات الكفاءة ومكافحة الفساد على أهميتها لإبتداع صيغ وآليات للتعيينات تهمّش دور السلطة التنفيذية المتمثلة بمجلس الوزراء.
- وفي موضوع إلغاء الطائفية السياسية، تتمسّك الأمانة العامة بضرورة إحترام أولوية قيام الدولة اللبنانية ببسط سلطتها بقواها الشرعية على كل أراضيها كي لا يأتي أي إصلاح سياسي تحت وطأة السلاح وتأثيراته.

رابعاً: يفصلنا عن الذكرى الخامسة لإغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري 4 أسابيع وهي مناسبةٌ أخلاقية فوق سياسية ترمز الى وحدة اللبنانيين. ان إحياء هذه الذكرى لا يتأثر بالوضع السياسي وتبدلاته إذ أن ذكرى الرئيس الشهيد الذي وحّد لبنان بدمه تستحق من قبل اللبنانيين وقفة ضمير ووفاء في ذكرى الإغتيال المشؤوم.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
20كانون الثاني 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الاسبوعي وأصدرت في ختامه البيان الآتي:

أولاً: ترى الأمانة العامة لقوى 14 آذار في المواقف الصادرة عن مسؤول فتح – الإنتفاضة أبو موسى لناحية رفضه نزع السلاح الفلسطيني من خارج المخيمات إعتداءً سافراً على سيادة الدولة اللبنانية وتحدياً للقوانين اللبنانية ولقرارات الإجماع اللبناني حول طاولة الحوار، وتعتبر رفض فتح – الإنتفاضة بسط سلطة الدولة اللبنانية على أراضيها خارج المخيمات الفلسطينية موقفاً مناقضاً للأسس الموعودة للعلاقات اللبنانية – السورية.

وتشدّد على أنها في موقفها هذا إنمّا تنطلق في آن من إعتبارٍ سياديّ مبدئيّ، ومن الإلتزام بقرارات الشرعيّة الدوليّة التي أكّدت على سلطة الدولة اللبنانية على جميع أراضيها وحدودها وعلى خطر أيّ سلاح غير سلاح الدولة.

وإذ نتضامن مع الموقف الصادر عن مجلس الوزراء الثلاثاء الذي يؤكِّد أن السيادة غير قابلة للتفاوض، تنوّه بموقف السلطة الوطنية الفلسطينية المتكرّر في الآونة الأخيرة الذي يضع الملف الفلسطيني من جميع جوانبه تحت سقف سيادة الدولة اللبنانية وقوانينها.

ثانيا: وفي سياق متّصل، ترفض الأمانة العامة محاولات البعض إفراغ طاولة الحوار الوطنيّ من مضمونها، وآخر هذه المحاولات إعتبار سلاح حزب الله خارج البحث والنقاش والحوار. وتشدّد على أنّ البند الوحيد الذي لا يزال على طاولة الحوار أن تناقشه وتبتّه هو بند الإستراتيجية الدفاعية الذي يشمل ضمناً هذا السلاح.

ثالثاً: تتابع الأمانة العامة لقوى 14 آذار المواقف السياسية والإعلامية من الإنتخابات البلدية والاختيارية المقبلة، وهي إذ تجدد تمسكها بضرورة إجراء هذه الإنتخابات في مواعيدها احتراما للقوانين وللديمقراطية ولمبدأ تداول السلطة، ترحب بأي توجهات لتحسين النصوص القانونية وتحصين الظروف العملانية التي ستجري في ظلها هذه الإنتخابات، لكنها تحذر من استغلال شعارات واقتراحات التطوير والإصلاح لتعطيل هذا الإستحقاق السياسي – الإنمائي تحت ستار ضيق الوقت الفاصل عن موعد الإنتخابات في أيار المقبل.

رابعاً: تنظر الأمانة العامة لقوى 14 آذار الى ما ورد في وثيقة العمل التمهيدية للسينودوس من أجل الشرق الأوسط الذي دعا اليه البابا بنديكتوس السادس عشر، لا سيما لناحية تحميل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية مسؤولية العداوة بين اسرائيل والعرب، ولناحية دعوة المسلمين والمسيحيين الى العمل معا من أجل مواجهة التطرف الديني المتصاعد في المنطقة، على أنه مقاربة واقعية وصحيحة لمشاكل الشرق الأوسط وأزماته. وتشدد، عشية الذكرى السنوية الخامسة لاغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه شهداء "إنتفاضة الإستقلال"، على أهمية التمسك بالشراكة المسيحية – الإسلامية في الميادين العامة كافة، لا سيما أن هذه الشراكة التي عبر عنها اللبنانيون في مواجهة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، ومن ثم في 14 آذار 2005 تعتبر نموذجا عمليا لما يمكن تحقيقه من إنجازات وطنية في ظل التفاهم المسيحي – الإسلامي على مواجهة التحديات والإستحقاقات المشتركة التي تواجه لبنان والمنطقة.

خامساً: تصادف في 25 كانون الثاني الجاري الذكرى السنويّة الثالثة لإستشهاد الرائد وسام عيد، وفي هذه المناسبة، تدعو الأمانة العامة إلى إحياء هذه الذكرى وتتوجّه من ذويه ورفاقه في مؤسسة قوى الأمن الداخلي بعبارات التضامن، وتؤكّد أنّ ذكراه ستبقى في وجدان شعب 14 آذار وإنتفاضة الإستقلال.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
3 شباط 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

أولاً: أبدت الأمانة العامة ارتياحها الى الأجواء التي أحاطت بلقاء البريستول يوم الأحد الماضي ورأت في انعقاده، وفي المشاركة السياسية والحزبية الواسعة فيه، وفي البيان الصادر عنه، الدليل الحسي على أننا "مستمرون" أحزابا وقوى وشخصيات في الالتزام بالعمل على ترجمة أحلام جمهور انتفاضة الإستقلال، والوفاء لمسيرة شهداء هذه الانتفاضة وعلى رأسهم الرئيس رفيق الحريري، في بناء لبنان السيد الحر المستقل الرافض لكل تدخُّل خارجي في قراراته السيادية، والمتمسك بالدولة اللبنانية ومؤسساتها الشرعية والدستورية والرسمية المسؤولة حصرياً عن حماية لبنان واللبنانيين من كل الأخطار التي يمكن أن تحدق بهم.

ثانياً: عرضت الأمانة العامة للتحضيرات لإحياء ذكرى استشهاد الرئيس رفيق الحريري ورفاقه في 14 شباط في ساحة الحرية في وسط بيروت، بما يليق بشهداء انتفاضة الإستقلال من تكريم ووفاء. وللمناسبة، تدعو الأمانة العامة اللبنانيين كافة الى أن يجعلوا بحضورهم الى ساحة الشهداء يوم 14 شباط هذه السنة، كما في السنوات الأربع الماضية، يوم تصميم على رفض محاولات النيل من إنجازاتهم في انتفاضة الإستقلال، وعلى التشبث بالقيم والأهداف التي جسدها شهداؤنا، وعلى رفض لكل الاستهدافات السياسية والمعنوية التي تسعى الى اسقاط النتائج التي حققوها في الانتخابات النيابية الأخيرة، والنيل من صمودهم وعزيمتهم ومعنوياتهم في العبور الى الدولة المؤسّسة على الشراكة المسيحية – الإسلامية بعيدا عن المحاولات المتكررة للالتفاف على اتفاق الطائف والدستور اللبناني بتفسيرات واجتهادات فئوية.

ثالثاً: أبدت الأمانة العامة إستغرابها لبعض الملاحقات والتوقيفات التي عادت تستهدف بين الحين والآخر بعض الناشطين بعيداً عن الآليات القانونية والقضائية، وتطلب من المعنيين معالجة هذا الوضع الشاذ ووقف الملاحقات.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
17 شباط 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

أولاً: مرّة جديدة يُثبت جمهور 14 آذار بإحيائه الذكرى السنوية الخامسة لإغتيال الشهيد رفيق الحريري ورفاقه يوم الأحد الماضي بأنه صاحب قضية وطنية يشكّل العبور إلى دولة الإستقلال الناجز والسيادة الكاملة والمؤسسات الفاعلة أبرز عناوينها، لا صاحب شعارات مرحلية أو ظرفية، وبأنه شعب عابر للظروف والإعتبارات والتحديات، وصاحب إرادة في تحقيق أهدافه لا تنال منها رهانات قديمة – جديدة على يأسه وتعبه وإستسلامه، ومؤتمن على إرث سياسي ونضالي معمّد بدماء شهداء إنتفاضة الإستقلال، وأحلام أجيال تبنّت ثقافة الحرية والشراكة المسيحية – الإسلامية، والوعي الوطني في مقاربة الإستحقاقات المصيرية.

ولأن جمهور 14 آذار هوَ كلّ ذلك، فقد نجح الأحد الماضي في يوم ذكرى 14 شباط في إعادة الإعتبار لتوازن القوى الشعبي السياسي. وبالإستناد إلى هذا التوازن، تمدّ 14 آذار يدها باستمرار للتعاون مع الجميع من أجل الإستقرار اللبناني.

ثانياً: تجدد الأمانة العامة الدعوة إلى ضرورة إنطلاق طاولة الحوار الوطني في أقرب فرصة ممكنة للتوصل إلى إستراتيجية واحدة تحظى بتوافق وطني شامل للدفاع عن لبنان في مواجهة الأخطار الخارجية المحدقة به وحفظ أمنه الداخلي على قاعدة إحترام كامل للدستور اللبناني نصاً وروحاً وللمؤسسات الشرعية ومرجعيتها الحصرية في رسم السياسات الوطنية في المجالات كافة والقرارات الدولية ولا سيّما منها القرار 1701 الذي حظي باجماع اللبنانيين.

وهي في هذا الإطار، تعتبر أن تجنيب لبنان الأخطار إنما هو عنوان أساسي للإستراتيجية الوطنية ويقتضي أن يبدأ الحوار في هذا الشأن سريعاً.

وتلفت الأمانة العامة في هذا الإطار إلى خطورة ما يجري في المخيمات والمعسكرات الفلسطينية من تدريبات وأحداث أمنية، وتطالب بضرورة تنفيذ ما اتفق عليه حول طاولة الحوار الأولى في هذا الشأن.

ثالثاً: تتمسّك الأمانة العامة بضرورة إجراء الإنتخابات البلدية والإختيارية في مواعيدها القانونية، بما يمكن إقراره من إصلاحات. وترفض إي محاولة للربط بين حجم الإصلاحات ونوعها ومبدأ إجراء هذه الإنتخابات التي يجب أن تبقى فوق أي عمليات إبتزاز أو مصالح ورؤى سياسية وحزبية وفئوية.

رابعاً: تتقدّم الأمانة العامة لقوى 14 آذار من عائلة رئيس مجلس إدارة إذاعة صوت لبنان الشيخ سيمون الخازن ومن أسرة الإذاعة بأحرّ التعازي لرحيله، وتسجّل الأمانة العامة للشيخ سيمون الخازن مواكبته إنتفاضة الإستقلال ونشاطاتها ووقوفه إلى جانبها في كل محطات نضالها.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
24 شباط 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

أولاً: تباحث المجتمعون في عدد من الخطوات والمبادرات الآيلة إلى توثيق التضامن الوطني الإسلامي – المسيحي الذي تجلّى في الذكرى الخامسة لإستشهاد الرئيس رفيق الحريري، كما إلى تطوير العلاقة التحالفية والمصيرية بين قوى الرابع عشر من آذار، بما في ذلك إنعقاد المؤتمر الثالث العتيد.

ثانياً: توقفت الأمانة العامة أمام النقاش الجاري داخل المؤسسات الدستورية وفي الإعلام، حول الإنتخابات البلدية المقبلة وما يتّصل بقانونها من تعديلات ، فرأت أن إحترام الموعد الدستوري لهذه الإنتخابات ينبغي أن يحظى بالأولوية، من دون التقليل من شأن التعديلات الممكنة ضمن المهلة الدستورية المحددة. وإذ تسجل الأمانة العامة إرتياحها لمَيل معظم الأطراف إلى الربط العملي بين تخفيض سنّ الإقتراع وتمكين اللبنانيين غير المقيمين من ممارسة حقّهم الإنتخابي، تؤكّد أنّ من شأن هذا الربط تحقيق الهدفين معاً: خفض سن الإقتراع وممارسة المغتربين وأكثريتهم في سن الـ 18 حقّهم. وتعتبر أن لهذا التلازم العملي أثراً كبيراً في تهدئة النفوس وطرد الهواجس، فضلاً عن حقّ المشاركة. وقد جاءت المواقف التي عبّر عنها رئيس الحكومة أثناء زيارته حاضرة الفاتيكان لتعزّز الثقة المتبادلة على هذا الصعيد.

ثالثاً: إن السجّال المتجدّد الذي أطلقه خطاب الأمين العام لحزب الله الأسبوع الماضي حول موضوع الحرب والسلم في المنطقة وحول سلاح المقاومة، يؤكّد مطلبنا المتكرّر بضرورة انعقاد طاولة الحوار الوطني لبتّ هذا الموضوع في إطار ما سُمّي الإستراتيجية الدفاعية، خصوصاً في ظل الأجواء المضطربة من حولنا. كذلك تشدّد الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار على ضرورة مشاركة الجامعة العربية في بحث هذا الموضوع – وفقاً لما تقرّر في إتفاق الدوحة – لأن قضية الدفاع عن لبنان هي أيضاً قضية عربية.

على أنّ ما تُشدّد الأمانة العامة عليه، هو أن مطالبتها بالإسراع في عقد طاولة الحوار الوطني إنّما تنطلق من إعتبار أنّ ثمّة مسؤولية وطنية مشتركة على الجميع، تتعلّق بالعمل على تجنيب لبنان الأخطار، أي جعل تجنّب الأخطار هدفاً ممكناً. ولا يفوت الأمانة العامة أن تذكّر بأنّ تجنّب الأخطار، هو المدخل إلى أيّ إستراتيجية دفاعية من جهة وبأنّ حماية لبنان على هذا الأساس تؤسّس لتضامن وطني لبناني متين من جهة أخرى.

رابعاً: توقفت الأمانة العامة بقلق أمام الإضطرابات الأمنية المتكرّرة في بعض المخيمات الفلسطينية، لاسيما ما جرى مؤخراً في مخيّم عين الحلوة، بالإضافة إلى المواقف والتحرّكات المُريبة التي يبادر إليها حَمَلَةُ السلاح الفلسطيني خارج المخيمات من وقت إلى آخر. وهذا مما يُنذر بشرّ كبير ينبغي تداركه قبل فوات الآوان.

خامساً: وأخيراً تستنكر الأمانة العامة الإجراءات الإسرائيلية القاضية بضمّ الحرم الإبراهيمي وغيره من المقدسات إلى ما سُمّي " لائحة التراث الإسرائيلي ". وتدعو إلى وقفة عربية واحدة رفضاً لهذا العدوان على فلسطين وشعبها.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
3 آذار 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

أولاً: ناقش المجتمعون الأوضاع العامة في البلاد، لا سيّما لجهة الجاهزية الوطنية المطلوبة لمواجهة الأخطار المحدقة بلبنان، في ضوء التصعيد الملحوظ في عملية التجاذب الإقليمي وارتفاع لهجة التهديد الإسرائيلي للبنان دولةً وحكومةً وشعباً، الأمر الذي يضع لبنان في دائرة الخطر الشديد.

وفي هذا الإطار تُهيب قوى 14 آذار بجميع القوى السياسية اللبنانية أن تكون في مستوى المسؤولية، موقفاً وسلوكاً، بما يحصّن الوحدة الداخلية، وهو ما يتطلب من بعض القوى الإقلاع عن سياسة الفرز والتخوين، والإقلاع خصوصاً عن سياسة دفع لبنان إلى محاور إقليمية.

إن الحكومة اللبنانية مدعوّةٌ إلى التمسك بسياسة سدّ الذرائع وتجنُّب المواجهات الإقليمية التي من شأنها وضع لبنان في مسارات لا يمكنه التحكّم بنتائجها، وليس من شأن حكومة لبنان أن ترضخ لسياسات الإبتزاز والإستدراج والتوريط.

ثانياً: إنسجاماً مع سياسة حماية لبنان، تكرّر الأمانة العامة ملاحظاتها التي وضعتها بين أيدي فخامة رئيس الجمهورية بشأن طاولة الحوار وتشدّد في هذا الصدد على أن تبقى الإستراتيجية الدفاعية بنداً وحيداً على جدول النقاش، مع ضرورة بتّ هذا الأمر لمصلحة حصرية مسؤولية الدولة عن جميع القضايا المتعلقة بالدفاع والأمن. كذلك ترى الأمانة العامة أن مشاركة الجامعة العربية في هذا الحوار تمثل مصلحة لبنانية عُليا باعتبار أن حماية لبنان، فضلاً من كونها مسؤولية اللبنانيين، هي أيضاً مسؤولية عربية (على قاعدة التضامن العربي) ودولية (إستناداً إلى القرار 1701)، وبالتالي لا يجوز لأي إستراتيجية دفاعية أن تتجاوز هذه المعطيات الأساسية.

ثالثاً: إن الجاهزية المطلوبة تقتضي بالدرجة الأولى وجود حكومة فاعلة، متضامنة وقادرة على إتخاذ القرارات في مختلف المجالات، وهذا ما ينبغي أن توفّره حكومة الإئتلاف الوطني الحالية والإمتناع عن قطع الطريق عليها في إدارة الشأن العام وتمكينها من إطلاق عجلة العمل في معالجة الملفات الوطنية والسياسية والإدارية والإقتصادية.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
17 آذار 2009

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

أجرت الأمانة العامة تقييماً شاملاً لأعمال المؤتمر الثالث لقوى الرابع عشر من آذار الذي إنعقد الأحد الفائت في ظروف شديدة الصعوبة والتعقيد على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي هذا الصدد يهمّ الأمانة العامة التشديد على النقاط التالية:

أولاً: تستنكر الأمانة العامة الإعتداء الحاقد، ليلَ 14 آذار، على نصب شهيد إنتفاضة الإستقلال، ومُطلِقَ جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضدّ الإحتلال الإسرائيلي عام 1982، القائد الوطني جورج حاوي.

ثانياً: تشجب الأمانة العامة الحملة المنهجيّة التي تستهدف مؤسسات الدولة وأجهزتها، لاسيّما الإستهداف المشبوه لفخامة رئيس الجمهورية وموقع الرئاسة من جهة، وبهدف تصفية حسابات كيديّة مع الرئيس فؤاد السنيورة وحكومة الإستقلال التي ترأسها من جهةٍ ثانية، كما التعرّض إلى مؤسسة قوى الأمن الداخلي من جهة ثالثة، الأمر الذي يؤشر بمجملِهِ إلى مشروع من جانب البعض لإستئناف الهجوم على الإستقرار ومُرتكزه الأساسي في الدولة.

ثالثاً: تعلن قوى الرابع عشر من آذار تضامنها الكامل مع الشعب الفلسطيني في كفاحه الشجاع ضدّ إجراءات الإستيطان والتهويد التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية بوقاحة وصَلَف على حساب الحق العربي والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين. إن عجز الطبقة السياسية الحاكمة في إسرائيل عن تقبُّل فكرة السلام، وتماديها في قطع الطريق عليه، إلى حدّ إصطدامها مع بعض مرجعياتها الحامية في العالم، يشكّلان المصدر الأساسي والدائم لتهديد الإستقرار في المنطقة، بما في ذلك أمن وإستقرار لبنان. وعليه فإن المجتمعين العربي والدولي مدعوّان اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى إثبات صدقيتهما وقدرتهما على كبح جماح الظلم والتطرّف ، قبل فوات الأوان.

رابعاً: لقد شكّل إنعقاد المؤتمر، وما سبقه من إحتشاد مئات الألوف في ساحة الحرية بمناسبة الذكرى الخامسة لإستشهاد الرئيس رفيق الحريري – شكّل رسالة متجدّدة مَفَادُها أن إنتفاضة الإستقلال مستمرّة حتى تحقيق أهدافها في العبور إلى دولة سيدة حرة مستقلة، مدنية ديموقراطية حديثة، على قاعدة إتفاق الطائف والدستور. وهي مستمرّة من أجل حُلمنا ب"لبنان العيش معاً"، في "مشرق العيش معاً"، في قلب "عروبة العيش معاً" وفي "عالم العيش معاً متساوين ومتنوعين".

خامساً: على قاعدة البيان السياسي الصادر عن المؤتمر الثالث لقوى الرابع عشر من آذار، لا سيّما خطة " النقاط السبع " من أجل حماية لبنان، ستباشر قوى الرابع عشر من آذار تحركاً لمناقشة وتفعيل الخطة. وذلك في الإتجاهات الثلاثة التي أشار إليها البيان: المجتمع المدني والقوى السياسية اللبنانية، المجتمع العربي والمجتمع الدولي.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
31 آذار 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

أولاً: في موضوع المحكمة الدولية.

توقفت الأمانة العامة بإستنكار وإستغراب أمام الأجواء المسمومة التي يبثُّها بعضُ المصرّحين بخصوص المحكمة الدولية، مهدّدين بزعزعة الإستقرار الداخلي وصولاً إلى التلويح ب "7 أيار " جديد ومروراً بإستخدام القوات الدولية "صندوق بريد"!

من حقّنا أن نسأل: من الذي يستخدم هؤلاء المصرّحين صندوق بريد؟!

إن قوى 14 آذار الحريصة على إستقرار لبنان، والتي قدّمت في هذا السبيل تضحيات سياسية كبيرة ، تؤكّد مجدداً موقفها الثابت من قضية المحكمة الدولية والذي يتلخّص في نقطتين أساسيّتين:

- إن ثقتنا بهذه المحكمة مطلقة، ونحن على إستعدادٍ كامل لتقبّل أحكامها كما هي، خصوصاً وأن السلطة الشرعية اللبنانية، وبإسم الشعب اللبناني، قد أناطت بها تلك المهمة . إلى ذلك فإن ما أظهرته هيئة المحكمة حتى الآن من رصانة وحياد ومهنية يعزّز ثقتنا بها ومن شأنه أن يقطع دابر الشكوك.
- إن جلاء الحقيقة في هذه القضية هو مدخلٌ رئيسي لعودة الإستقرار إلى بلدٍ عانى طويلاً من الإغتيالات السياسية والإرهابية دون عقاب. ما ينبغي أن يخشاه اللبنانيون هو تجهيل الفاعلين مرة أخرى، وليس جلاء الحقيقة.

وفي هذا الصدد تنوّه الأمانة العامة بالموقف الشجاع والمسؤول الذي عبّر عنه رئيس الحكومة، بتأكيده أن الدولة اللبنانية، بجيشها وقواها الأمنية، ستتصدّى بحزمٍ لأي مساسٍ بأمن لبنان وإستقراره.

ثانياً: القمة العربية وموضوع السلام في المنطقة.

تابعت الأمانة العامة باهتمام شديد وقائع القمة العربية الأخيرة وما صدر عنها من بيان وتصريحات عكست خللاً في العمل العربي المشترك وتبايناً في مقاربة موضوع السلام، الأمر الذي جعل البعض يبحث عن حلول من خارج البيت العربي، وحتى من خارج معسكر السلام في المنطقة. مما لا شكّ فيه أن المواقف الإسرائيلية تشكل العقبة الأساسية أمام تحقيق السلام، بتماديها الفظّ في سياسات الإستيطان والتهويد وتحدّي الإجماعات الدولية بهذا الشأن. وصحيحٌ أيضاً أن قرار القمة كان صائباً وشجاعاً بثباته على المبادرة العربية للسلام، وفقاً لرؤية صاحب القضية الرئيسي وهو الجانب الفلسطيني. غير أن هذا القرار الشجاع يحتاج – بدلاً من بعض المزايدات المجانية – إلى توفير عناصر القوة السياسية والدبلوماسية والثقافية، فضلاً عن دعم حقيقي للشعب الفلسطيني، كما يحتاج إلى تضامنٍ أكثر فعالية وحركية بين قوى خيار السلام في المنطقة والعالم. إن قوى 14 آذار تعتبر نفسها جزءاً من جبهة السلام العربية، كما تعتقد أن لبنان المعافى والمستقر يؤشر بقوة إلى مضمون هذا السلام في بُعدِه الثقافي والحضاري.

ثالثاً: في الإنتخابات العراقية الأخيرة.

شكّلت الإنتخابات العراقية الأخيرة علامة بارزة على طريق خروج الشعب العراقي الشقيق من محنته المتمادية، كما أظهرت تمسّك هذا الشعب بعروبته ووحدته الوطنية بعيداً عن المصادرات الفئوية والخارجية. نهنّىء الشعب العراقي بهذا الإنجاز، على أمل ألا يتعرّض للإجهاض كما حدث في أماكن عدّة غير بعيدة عنه.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
7 نيسان 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

إستعرض المجتمعون الأوضاع العامة في البلاد، في ضوء خطة "النقاط السبع" التي قدمتها قوى 14 آذار في مؤتمرها الأخير تحت عنوان "حماية لبنان". وقد رأوا أن الأخطار المتعدّدة المصادر، المُحدقة بلبنان ما زالت تستمدُّ زخماً قوياً من تعنُّت إسرائيل، الأمر الذي يكاد يطيح بمشروع السلام، رغم الإرادات الطيبة لدى المجتمع الدولي وقوى الإعتدال العربي والفلسطيني. لذلك تجدّد قوى 14 آذار عزمها على المضيّ في الدفاع عن رؤيتها وخطتها لحماية لبنان، باعتبار هذه الحماية مسؤولية وطنية وعربية ودولية، تأسيساً على خيار السلام العادل والدائم وفق مرجعياته الشرعية.

هذا وتوقفت الأمانة العامة أمام عناوين ذات صلة بحماية لبنان وتحصينه واستقراره، أُثيرَت خلال الأسبوع المنصرم.

1. العنوان الأول هو ما طرحته قيادة حزب الله من أن "المقاومة" لا تحتاج إلى توافق وطني، وأنها مستمرة بأسلوبها وأدواتها رغم كونها مسألة خلافية. إن هذا الأمر يتعارض كليّاً مع القاعدة التي تعمل على أساسها هيئة الحوار الوطني بخصوص الإستراتيجية الدفاعية، وهي قاعدة التوافق، بالإضافة إلى تعارضه المبدئي مع صلاحيات الدولة ومسؤولياتها. إن أطروحة حزب الله قائمة على تغييب الدولة، وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. فالدولة اللبنانية قائمة، وينبغي تعزيز دورها وقدراتها، ولا دور للمقاومة الشعبية المسلحة إلا بعد أن تعلن الدولة عجزها عن الدفاع، كما صرّح بذلك فخامة رئيس الجمهورية مؤخراً.

2. ربطاً بالعنوان السابق، تمادت قوى 8 آذار في محاولة إسقاط مرجعيّة القرارات الدولية النافذة والمتعلقة بحماية لبنان، لا سيّما القرار 1701 ووصل الأمر ببعض هذه القوى إلى حدّ إستهداف المحكمة الدولية التي نشأت بموجب القرار 1757 ووتحت الفصل السابع. وكذلك بلغ الأمر ببعض المصرّحين في هذا الفريق أن هدَّد باستخدام القوات الدولية صندوقة بريد، على خلفية استحقاقات معيَّنة. إن قوى 14 آذار تُجدّد تمسُّكَها القوي والثابت بقرارات الشرعية الدولية بكامل مندرجاتها لاسيّما القراران 1701 و 1757.

3. تعتبر قوى 14 آذار أن تضامنها والدفاع عن جميع مكوّناتها يدخلان في صُلب إلتزامها الدفاع عن لبنان ومصالحه. وفي هذا الصدد تدين الأمانة العامة، بأشدّ عبارات الشجب والإستنكار، حملة الإفتراء السياسية - الإعلامية التي استهدفت حزب القوات اللبنانية، على خلفية حادثة "عيون أرغش". وهي ترى في هذه الحملة محاولةً لزعزعة الإستقرار الداخلي، من خلال استهداف قوةٍ أساسية تميّزت بعد الحرب، خصوصاً مع وبعد انتفاضة الإستقلال، بحرصها على السلم الأهلي ومصلحة لبنان السيد المستقلّ في إطار إلتزامه العربي.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
14 نيسان 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

مرّت هذا الأسبوع الذكرى الخامسة والثلاثون للحرب المشؤومة التي اندلعت في 13 نيسان 1975، والتي جعلت اللبنانيين يُقتلون ويَقتُلون ويتقاتلون، حيناً لحسابات فئوية وحزبية ضيقة، وفي أكثر الأحيان لحساب الخارج، وفي جميع الأحوال على حساب الوطن. إن الدرس الكبير الذي استخلصه معظم اللبنانيين من تلك التجربة الأليمة، وجسّدوه في اتفاق الطائف، ثم في انتفاضة 14 آذار السلمية الديموقراطية، هو أن العنف الأهلي لا تبرّره أيةُ قضية، ولو كانت عادلة في نظر أصحابها، وأن التسوية التي تحفظ الجميع هي الكلمةُ السّوَاء فيما بينهم، وأن "لبنان أولاً" في وجه التدخلات الخارجية و "الدولة أولاً" في وجه التجاوزات الداخلية ينبغي أن يكونا شعار اللبنانيين على اختلاف مشاربهم.

وإذ تحيّي الأمانة العامة تعبيرات المجتمع المدني التي جرت في هذه المناسبة تحت عنوان "السلام للبنان"، فإنها تدعو إلى نبذ كل أشكال العنف المعنوي والرمزي التي ما زال يلجأ البعض إليها خدمةً لأغراض سياسية.

هذا وتوقفت الأمانة العامة أمام القضايا التالية :

1. إجتماع هيئة الحوار الوطني المقرَّر غداً: في هذا الصدد تؤكّد الأمانة العامة أن سلاح حزب الله ما زال مسألة خلافية بين اللبنانيين، كما تدعو المتحاورين إلى مناقشة رؤية قوى 14 آذار لحماية لبنان ذات النقاط السبع تحت عنوان "حماية لبنان مسؤولية وطنية وعربية ودولية".

2. الحركة المطلبية بخصوص القضايا الإجتماعية والمعيشية: تؤيّد قوى 14 آذار جميع مطالب الناس المحقّة، وتدعو الحكومة إلى تجاوبٍ مسؤول، بما يساهم في الحفاظ على الإستقرار العام. إلى ذلك فإنها تدعو المواطنين، أصحاب الشأن، إلى الحذر من استخدامهم مطيّةً لتحقيق أغراض سياسية وأمنية كما حدث سابقاً.

3. الحوادث الأمنية المتنقّلة: هذه الحوادث على إختلاف أنواعها وكثرتها في الآونة الأخيرة، من الضاحية إلى البقاع خصوصاً ما جرى في معسكر القيادة العامة وغير ذلك شكلت مصدر قلق كبير للمواطنين، خصوصاً في ظل الإستغلال السياسي والتحريض الإعلامي وضعف مبادرة الدولة. إن السلطات القضائية والأمنية الشرعية هي وحدها المخولة وضعَ حدٍّ لهذه الإنتهاكات، قياماً بواجبها وتوضيحاً للأمور أمام الرأي العام وقطعاً لأسباب البلبلة.

4. الإنتخابات البلدية: أما وقد سار هذا الأمر في الإتجاه المنطقي الصحيح، وهو إجراء الإنتخابات في موعدها القانوني من دون الرضوخ لمناورات التأجيل، فإن قوى 14 آذار تدعو اللبنانيين إلى الإقبال على هذا الإستحقاق الحيوي بروح المسؤولية والتنافس الديموقراطي لخدمة الشأن المحلّي.

5. أخيراً تنوّه الأمانة العامة بمشروع القانون المتعلق بالعنف الأُسري والقرار القضائي بخفض مدة عقوبة سجينٍ توافرت فيه الشروط القانونية المنصوص عليها في هذا المجال، لما لهذين الإجراءين من دلالة على شجاعة السلطة القضائية في مواكبة الإتجاه العالمي لصون حقوق الإنسان.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
21 نيسان 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

أولاً: في سياق متابعتها لقضية "حماية لبنان" وما تقتضيه من تطوير الإجماعات الوطنية بالحوار والتفاهم، في أجواء من الواقعية وحرية النقاش، لاحظت الأمانة العامة بأسفٍ شديد حدوث تراجعٍ خطير على هذا الصعيد، لاسيما أثناء وبعد جلسة الحوارالوطني الأخيرة. لقد إستُبِقت تلك الجلسة بهجوم شرس على مبدأ انعقادها، ثم توالت تهديدات حزب الله والتيار الوطني الحر بالإنسحاب من الجلسة إذا ما تطرّق أحدٌ إلى سلاح "حزب الله" – أي المسألة الخلافية الأساسية في موضوع الإستراتيجية الوطنية للدفاع – ثم عبّر فريق 8 آذار، صراحةً أو مداورةً، عن رغبته في نسف الإجماعات التي تحققت منذ العام 2006 بخصوص القرار 1701 والمحكمة الدولية والسلاح الفلسطيني خارج المخيمات وترسيم الحدود بين لبنان وسوريا.
هذا المنحى الإلغائي لقاعدة الحوار من مناقشات هيئة الحوار، فضلاً عن إلغاء موضوعها الأساسي، لا يعبّر فقط عن تناقض صارخ في منطق أصحابه، بل يعبّر أيضاً وخصوصاً عن الطريق المسدود الذي بلغوه. إن الخروج من هذا المأزق الذاتي الذي يستجرّ أزماتٍ وطنيةً عامة لا يكون بالهروب العشوائي إلى الأمام، بل – كما أعلنّا مراراً – بالعودة إلى عنوان "لبنان أولاً" و"الدولة أولاً".

ثانياً: وتوقّفت الأمانة العامة بصورة خاصة أمام الحملة المنهجية التي أخذت تشنُّها قوى سياسية ومسلحة لكمّ الأفواه ومصادرة حرية الرأي والتعبير، ما يذكّرنا بحقبٍ سوداء بذل الشعب اللبناني الغالي والنفيس لطيّ صفحتها. إن هذه الحرية – فضلاً عن كونها من المحدّدات الأساسية للهوية اللبنانية ومن مقوّمات العيش المشترك – تمثل شرطاً لأي بحث جدّي حول حماية لبنان، كما تشكل بنداً رئيساً في الأجندة الوطنية لقوى 14 آذار. وعليه فإن قوى 14 آذار تعاهد الرأي العام اللبناني على المضي في دفاعها عن الحريات من دون الرضوخ لحملة الإبتزاز والتهويل في هذا المجال.

ثالثاً: في الذكرى الخامسة لإستشهاد باسل فليحان، تحيّي الأمانة العامة لقوى 14 آذار روح الشهيد الكبير الذي أعطى بعمله وإلتزامه مثلاً للنخبة الشابة المزوّدة بالعلم والإرادة والإخلاص من أجل لبنان. وفي هذه المناسبة تجدّد الأمانة العامة تمسّكها الثابت بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان، على قاعدة أن الإستقرار الدائم لا يتوفّر من دون جلاء الحقيقة وإقامة العدالة.

رابعاً: تطالب الأمانة العامة القوى الأمنية بكشف حقيقة الإعتداء الذي طال منزل النائب إيلي ماروني والعمل على سوق المرتكبين إلى العدالة.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
28 نيسان 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري الذي ناقشت فيه قضايا الأسبوع، وأصدرت البيان التالي:

أولاً: في التوتُّر الإقليمي والإستعدادات الحربية.

إن التوترات السياسية والأمنية المتصاعدة في المنطقة، وما يصاحبها من تهديدات وإستعدادات حربية من جانب إسرائيل وإيران، تضع لبنان في دائرة الخطر الجدّي، خصوصاً وأن التهديدات المتبادلة بين الطرفين تتعامل مع لبنان باعتباره ساحة أساسية للمواجهة في أية حرب مقبلة. والمفارقة أنّ إقحام لبنان في هذه اللعبة الخطرة قد تتجاوز قضية مزارع شبعا ، التي خرجت عملياً من دائرة الصدام المسلح منذ سنوات – ليتمَّ هذا الإقحام اليوم على قاعدة صراع النفوذ المكشوف بين قوتين إقليميتين تستدرجان إليه قوى إخرى. إن الأمانة العامة لقوى 14 آذار تدعو جميع اللبنانيين إلى التوحد والإلتفاف حول دولتهم، التي يعود لها وحدها إتخاذ الإجراءات والمبادرات الآيلة إلى حماية لبنان، باعتبار هذه الحماية مسؤولية وطنية وعربية ودولية. وفي هذا المجال نشدّد على ضرورة إلتزام القرار 1701 بمندرجاته كافة ومن قبل جميع الأطراف. كذلك ندعو الدولة – خصوصاً في ظلّ تروّس لبنان الدورة الحالية لمجلس الأمن - إلى تفعيل دورها في دعم مشروع السلام في المنطقة، على أساس مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، لأن سلام لبنان واستقراره جزء من سلام المنطقة واستقرارها. وبالمناسبة تنوّه الأمانة العامة بالجهود والإتصالات النشطة التي يقوم بها رئيس الحكومة على الصعيدين العربي والدولي من أجل حماية لبنان في هذا الوقت العصيب.

ثانياً: في الإنتخابات البلدية.

إن قوى 14 آذار التي نهضت على رافعة أعظم إنتفاضة شعبية ديموقراطية في تاريخ لبنان، والتي اتّخذت من "العبور إلى الدولة" شعاراً مركزياً لحركتها، لا يسعها إلا أن تكون مع الإنتخابات الحرة والنزيهة، في إطار المنافسة الديموقراطية. لذلك فإننا ندعو جميع القوى السياسية إلى إحترام إرادة الناس وحريتهم في إنتخاب مجالسهم المحلية، من بلدية وإختيارية. هذا ولسنا ضد التوافقات النابعة من إرادة الناس لما فيه خير المصلحة المحلية. غير أننا في الوقت نفسه نستنكر التدخلات السياسية من خارج نطاق البلديات، لا سيما تلك التدخلات التي تلجاء إلى "الفيتو" والتعطيل حيث تفتقر إلى الوزن الشعبي، في حين تذهب إلى "الإستئثار" دون تردد حيث تُسعفها التحالفات.

ثالثاً: في موضوع الهبة الأميركية لدعم قوى الأمن الداخلي.

تنظر الأمانة العامة بقلق شديد إلى المعلومات الموثّقة التي نُشرت في وسائل الإعلام والمتعلّقة بحجب التقرير الذي وضعته اللجنة الفنية الأصلية التي شكلها وزير الإتصالات للنظر في إتفاقية الهبة الموقعة بين الحكومتين اللبنانية والأميركية لدعم قوى الأمن الداخلي. لذلك تدعو الأمانة العامة الوزير المعني إلى تحمّل مسؤولياته، كما تدعو المراجع المختصّة وعلى رأسها المجلس النيابي إلى معالجة حاسمة لهذه القضية التي تمسّ بسمعة الحكومة وسمعة لبنان الدولية.

رابعاً: مناسبة عيد العمل.

في هذه المناسبة تتوجه الأمانة العامة بالتهنئة إلى جميع العمال والشغّيلة في لبنان، وتعاهدهم على مواصلة السير معاً لتحقيق مطالبهم المحقّة. وإذ تعبّر الأمانة العامة عن أسفها الشديد لما أصاب الحركة النقابية في لبنان من وهن وتشرذم خلال العقود الأخيرة جرّاء المداخلات السياسية والسلطوية، فإنها تُهيب بالحركة النقابية أن تعمل على إستعادة استقلاليتها وأن تنأى بنفسها عن أي توظيف سياسي أو أمني لقضاياها المطلبية العادلة.

خامساً: في ذكرى إنسحاب القوات السورية من لبنان.

تؤكد الأمانة العامة على إعتبار هذه المناسبة، خطوة تاريخية على طريق تصحيح العلاقات بين دولتين جارتين وشعبين شقيقين لا يتمنى أحدهما للآخر سوى الكرامة والحرية والإزدهار في إطار الرابطة العربية السمحاء. وإذ تعاهد قوى 14 آذار اللبنانيين على المضيّ قدماً في تصحيح وتطوير العلاقة اللبنانية – السورية، على قاعدة السيادة والإستقلال لكلا البلدين والشعبين، فإنها تدعو بكل صدق إلى إعادة تأسيس العلاقة على رؤية مستقبلية محرّرة من تجاوزات الماضي ومن منطق موازين القوى.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
5 أيار 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي :

أولاً: في الإنتخابات البلدية.
تهنئ الأمانة العامة جمهور قوى 14 آذار على الإنتصارات التي حققها على إمتداد أقضية جبل لبنان الستة في الإنتخابات البلدية والإختيارية في جولتها الأولى، أن النتائج عكست بشكل واضح تنامي الخيارات الوطنية التي تمثلها قوى 14 آذار والتي ظهّرتها الإنتخابات النيابية الأخيرة، لاسيما على صعيد التمسك بمعنى لبنان وسِلمه الداخلي والعبور إلى الدولة. وللمناسبة، تُعبّر الأمانة العامة عن إرتياحها لإجراء الدورة الأولى من الإنتخابات البلدية في موعدها القانوني، الأمر الذي يعكس إرادة اللبنانيين ورغبتهم في ممارسة حياتهم الديموقراطية بعيداً عن التشنّج. وتدعو الأمانة العامة اللبنانيين إلى مواصلة القيام بواجبهم في سائر الدوائر الإنتخابية لاسيّما بيروت والبقاع .

ثانياً: في السعي من أجل سلام عادل في المنطقة.
نظرت الأمانة العامة باهتمام شديد إلى المساعي والمبادرات الجارية من أجل سلام عادل ودائم في المنطقة، أساسه حقُّ الشعب الفلسطيني في دولة مستقلّة على جميع الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس، فرأت أن هذه المساعي – وإن لم تحقق حتى الآن النتائج المرجوّة بسبب السياسات الإستيطانية الإسرائيلية – إلا أنها تعكس تصميماً لدى المجتمع الدولي والجامعة العربية والسلطة الوطنية الفلسطينية على المضيّ قُدماً في هذا الخيار الإستراتيجي الذي يحقق إمكانية مصالحة فعلية بين الشرق والغرب، تُتيح بدورها فرصة حقيقية للإستقرار العالمي وتجفيف مصادر العنف.

ثالثاً: إن الأمانة العامة لقوى 14 آذار التي لطالما أشهرت تضامنها مع القضاء ودعمها لاستقلاله في وجه ما تعرّض له من استهدافات، تستغرب ذلك الحرص القضائي على ملاحقة شكوى أحد الرؤساء السابقين على شخصيات لبنانية إنتقدت سياسة العهد السابق، في حين ينهال ضباط سابقون مثلاً على القضاءين اللبناني والدولي بحملات افتراء وتشهير وتهديد.. وكأن شيئاً لم يكن.
رابعاً: في عيد شهداء الصحافة.
في عيد 6 أيار تحيّي الأمانة العامة أرواح شهداء الصحافة والكلمة الحرة في لبنان، وتستذكر بفخر وحزن شهداء 14 آذار، لاسيما الإعلاميين من بينهم، جبران تويني وسمير قصير، كما الشهداء الأحياء مروان حمادة وميّ شدياق. وفي هذه المناسبة تدعو الأمانة العامة الصحافيين والإعلاميين إلى المشاركة في الندوة التي ستُقام يوم الجمعة الساعة العاشرة – فندق غبريال – الأشرفية، بدعوة من جمعية "إعلاميون ضد العنف" بالتعاون مع مركز "skeyes" ومؤسسة "حقوق الإنسان والحق الإنساني".

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
12 أيار 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي :

أولاً: في الإنتخابات البلدية والإختيارية.
تُعرب الأمانة العامة عن إرتياحها للأجواء الهادئة التي اكتنفت سير العمليات الإنتخابية في محافظتي بيروت والبقاع، كما للنتائج التي عكست خيارات المقترعين، لا سيما في العاصمة، وحيث إتّخذ التنافس طابعاً سياسياً وطنياً يتجاوز الإعتبارات المحلية من دون أن يهملها. لقد إنتصرت العاصمة لوحدتها وعيشها المشترك، فردّت التحية لجبل لبنان الذي انتصر للتيار السيادي الإستقلالي ممثلاً بقوى الرابع عشر من آذار ومن ضمنها الأحزاب الأرمنية. وإذا كان من دروس أوّلية ينبغي على المعنيين استخلاصها من الدورتين الإنتخابيتين، فثمة درس أساسي هو أن الرأي العام السيادي قوّةٌ إقتراعية كبرى عابرة للمناطق والطوائف وهو لا يضيّع البوصلة الوطنية في أية معركة ديموقراطية.
وإذ تُنوّه الأمانة العامة بجهود الحكومة في هذه الإنتخابات، من خلال وزارات الداخلية والعدل والدفاع، فإنها تأسف لبعض التجاوزات التي حصلت، لا سيما في منطقة الأشرفية، وتطالب المسؤولين باتخاذ الإجراءات المناسبة لتأكيد حياد المؤسسة العسكرية.
ثانياً: تحية للعميد ريمون إدة في الذكرى العاشرة.
توقفت الأمانة العامة في الذكرى السنوية العاشرة لغياب العميد ريمون إدة، ورأت فيها مناسبة وطنية لإستذكار المواقف التاريخية لهذا الرجل الذي طبع الحياة السياسية اللبنانية بالكثير من قيم الترفّع والنزاهة وبُعد النظر، لاسيما في موضوع سيادة الدولة بشقّيها الداخلي والخارجي. ولعل أبرز ما يمكن التوقف عنده هو الموقف التاريخي من حصرية السلاح في الدولة اللبنانية، وصولاً إلى إدراكه المبكّر على مرجعية الدولية في الجنوب من أجل حماية لبنان أمام أي إعتداء إسرائيلي.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
26 أيار 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي :

أولاً: في مناسبة عيد التحرير.
تشارك الأمانة العامة لقوى 14 آذار جميع اللبنانيين في الإحتفاء بهذه الذكرى الوطنية، على أمل إكتمال سيادة الدولة على جميع أراضيها. وإذا كانت سيادة الدولة لا تكتمل إلا بعودة جميع الأراضي اللبنانية المحتلة، فإن واقعة التحرير لا تُعبّر عن غايتها الوطنية الشاملة إلا بإهدائها قولاً وفعلاً إلى الدولة.

ثانياً: في الإنتخابات البلدية جنوباً.
إنَّ كثافة المشاركة في الإقتراع، وبروز تعدّدية في الرأي، خلافاً للإنطباع الذي كان سائداً، هما دليل قويّ على حيوية أهلنا في الجنوب. وإذ نهنّئ جميع الفائزين، ونحيّي جُرأة الذين انتصروا للتنوع وحرية التعبير، فإننا نأسف لما شاب العملية الإنتخابية من ضغوط مادية ومعنوية، وما تخللها من حوادث أمنية. هذا ونأمل أن تتم المرحلة الرابعة من الإنتخابات شمالاً بهدوء وحرية.

ثالثاً: في زيارة رئيس الحكومة والوفد الرسمي إلى واشنطن ونيويورك.
تابعت الأمانة العامة باهتمام بالغ وقائع هذه الزيارة التي توَّجَت جهداً دبلوماسياً مرموقاً في الأسبوعين الماضيين، من وإلى لبنان. إن أهميّة هذه الزيارة، والجهد الذي سبقها ورافقها، تنبع من ثلاثة معطيات أساسية:

- فهي أولاً مؤشّر على أن الدولة اللبنانية قادرةٌ، إذا حزمت أمرها، على امتلاك سياسة خارجية فاعلة ومبادرة.
- وهي نابعة ثانياً من كونها تمحورت حول حماية لبنان، وما تقتضيه هذه الحماية من تنفيذ للقرار 1701 وتمكين الدولة من السيطرة على جميع أراضيها بقواها الذاتية.
- وهي نابعةٌ ثالثاً من كونها وضعت حماية لبنان في إطار مشروع السلام العادل والشامل في المنطقة.

رابعاً: إنّ عدم وصول طاولة الحوار إلى إتفاق حول الإستراتيجية الدفاعية بعد، يعني أن الفرقاء اللبنانيين المعنيين لم يتفقوا حول هذه الإستراتيجية. وهو ما يقتضي من اللبنانيين على مختلف مواقعهم المسؤولة عدم استباق نتائج الحوار.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

في 31 أيــار 2010

بيــان

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار مشاورات طارئة بين أعضائها على أثر جريمة الإعتداء الإسرائيلية على سفن السلام المتوجّهة إلى غزّة وأصدرت البيان الآتي :

تستنكر الأمانة العامة الجريمة التي ارتكبتها السلطات الإسرائيلية بحق افراد قافلة السلام المتوجّهة إلى غزّة لأهداف إنسانية بحته والتي على متنها خمسة لبنانيين من ضمن فريقٍ يضم 700 مدني من نساء ورجال من كل أنحاء العالم.
وتؤكّد دعمَها الحكومة اللبنانية التي بادرت بالخطوات اللازمة من أجل عقد إجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي وإتخاذ التدابير المطلوبة تجاه إسرائيل خاصةً أن لبنان يترأس المجلس لغاية اليوم 31 أيار 2010.
كما تتقدّم الأمانة العامة بالتعازي لذوي الشهداء، وتبقى مشاوراتها مفتوحة لمواكبة التطورات.

بيروت- الأشرفية- مقابل أوتيل لو غبريال- مبنى شكور-هاتف: 01-203066– فاكس: 01-203063 - البريدالإلكتروني: j.karam@14march.org

في 2 حزيران 2010

بيـــان

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري وأصدرت البيان الآتي:

أولاً: إستعرض المجتمعون آخر المعلومات المتعلقة بجريمة الإعتداء الإسرائيلي على قافلة الحرية البحرية لمساعدة الفلسطينيين في قطاع غزة، مجددين شجبهم المطلق للوحشية الإسرائيلية في التعاطي مع المدنيين، واستنكارهم الشديد لاستمرار إسرائيل في فرض الحصار على الفلسطينيين في غزة.

كما استعرض المجتمعون ردات الفعل العربية والدولية على الجريمة الإسرائيلية، وتوقفوا عند مسارعة الحكومة اللبنانية لتحمل مسؤولياتها من موقع لبنان كرئيس لمجلس الأمن الدولي في دعوة المجلس الى الانعقاد على وجه السرعة، والعمل على إصدار بيان رئاسي يعبّرعن استياء العالم وشجبه للجريمة الإسرائيلية، ويعري إسرائيل أمام الرأي العام العالمي، ويكشف جرائمها أمام المجتمع الدولي، على نحو يدعم الموقف العربي، ويكشف حقيقة رفض إسرائيل للسلام العادل والشامل في توقيت دقيق يشهد جهودا استثنائية لإطلاق المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في محاولة جديدة لبناء أسس السلام العادل.

وتوقف المجتمعون بتقدير عند ردة فعل المجتمعين السياسي والمدني في لبنان على الجريمة الإسرائيلية ومبادرتهما الى مواكبة التحرك الرسمي بتحرك شعبي منظم وهادىء يعبر عن غضب الشعب اللبناني مما جرى، وعن وعي لبناني لافت لأهمية وقدرة التحركات السلمية في اتجاه ممثلي المجتمع الدولي على استقطاب دعم الرأي العام الدولي للقضايا اللبنانية والعربية المحقة.

ثانياً: ترى الأمانة العامة لقوى 14 آذار أن الجريمة الإسرائيلية في حق قافلة السلام البحرية، والتطورات الإقليمية الأخرى المرافقة، تثبت مرة جديدة الحاجة الى استراتيجية لحماية لبنان في مواجهة ما يعصف بالمنطقة من تطورات، وهو ما يتطلب من هيئة الحوار الوطني أن تأخذ في الاعتبار خلال بحثها في هذه الاستراتيجية العبر المستخلصة من المواقف العربية والدولية الأخيرة، لا سيما لناحية التفاف المجتمع الدولي حول المرجعيات الدستورية للدول المعنية بمواجهة الجرائم الإسرائيلية، والدور الفاعل والمرجح الذي لعبته الشرعية اللبنانية ومؤسساتها في تحركاتها الخارجية في مواجهة إسرائيل، وأهمية استقطاب تضامن الشرعيتين العربية والدولية مع لبنان في حماية حقوقه والدفاع عنها.

ثالثاً: توقفت الأمانة العامة لقوى 14 آذار عند الذكرى السنوية الخامسة لإغتيال الشهيد سمير قصير، ووقف الأعضاء دقيقة صمت تكريماً لذكراه وعطاءاته لإنتفاضة الإستقلال، ووفاء لدمائه ودماء رفاقه الشهداء.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

في 9 حزيران 2010

بيـــان

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري وأصدرت البيان الآتي:

أولاً: في تداعيات الهجوم الإسرائيلي على قافلة المساعدات الإنسانية.
تابعت الأمانة العامة تداعيات الجريمة النكراء التي ارتكبتها دولة اسرائيل في 31 أيار المنصرم بحقّ 600 ناشط مدني من مختلف الجنسيات، بينما كانوا في المياه الدولية على متن قافلة بحرية تحمل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة المحاصر منذ سنوات. وقد رأى المجتمعون أن معاندة الحكومة الإسرائيلية لجهود السلام، لاسيما جهود إدارة الرئيس باراك أوباما، وهروبها إلى الأمام بتلك الجريمة الموصوفة، قد وضعا إسرائيل في أزمة علاقة غير مسبوقة مع المجتمع الدولي الذي بات مقتنعاً أكثر من أي وقت مضى بضرورة رفع الحصار عن أهلنا في غزة، بأسرع ما يمكن، وبضرورة المباشرة في مفاوضات الحل النهائي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على أساس حلّ الدولتين ومبادرة السلام العربية.
وترى الأمانة العامة أن المطلوب أولاً وأخيراً هو رفع الحصار عن كل الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، لاسيما في القدس الشرقية، وتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة.
إن هذا الأمر يمثل شرطاً ضرورياً لتطبيع العلاقة بين الشرق العربي والإسلامي وبين العالم الغربي، كما يمثل شرطاً ضرورياً لوضع حدّ لموجات العنف التي لم تعد توفّر مكاناً في العالم. وهو يتطلب أيضاً من الحكومات العربية تضامناً مبادراً لا سلبياً حول مشروع السلام، ومن الأخوة الفلسطينيين خصوصاً وَضعَ حدّ فوري لحالة الإنقسام على أساس التفويض العربي للقيادة المصرية في هذا الشأن.
ثانياً: وتوقف المجتمعون أمام جلسة مجلس الأمن الدولي اليوم للنظر في العقوبات الجديدة ضدّ إيران، على خلفية ملفّها النووي. إن الأمانة العامة التي أيدت على الدوام حلاً تفاوضياً وسلمياً لهذه المشكلة، تُهيب بالمجتمع الدولي أن ينفّذ جميع قراراته بمعايير موحّدة وصلابة غير إنتقائية.
ثالثاً: انتخابات نقابة الأطباء.
لقد أدت إنتخابات نقابة الأطباء الأحد الفائت إلى نتيجة عكست الواقع على مستوى الأعضاء(فوز 14 آذار)، ولكنّها شكّلت مفارقة على مستوى النقيب. هذا الأمر يعبّر عن وجود خللٍ في إدارة 14 آذار لإنتخاب النقيب، تدعو الأمانة العامة إلى معالجته وعدم تكراره.

بيروت- الأشرفية- مقابل أوتيل لو غبريال- مبنى شكور-هاتف: 203066-01– فاكس: 203063-01 - البريدالإلكتروني: j.karam@14march.org

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

في 16 حزيران 2010

بيـان

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري وأصدرت البيان الآتي:

أولاً: في اجتماع الهيئة الوطنية للحوار.
بمناسبة اجتماع الهيئة الوطنية للحوار غداً الخميس، يهمّ الأمانة العامة لقوى 14 آذار أن تُذكّر الرأي العام اللبناني بموقفها من موضوع الإجتماع؛ وهو أن أيةَ رؤية دفاعية عن لبنان لا تصُحّ إلا بإمرة الدولة لخطّة الدفاع ووسائله، وترى الأمانة العامة أن التأخير غير المبرّر في هذا المجال قد أخذ ينال من صدقية الدولة اللبنانية في نظر الرأي العام اللبناني والمجتمع الدولي. وعليه فإنّ تعيين مهلة زمنية محدّدة لإنجاز مهمّة الهيئة الوطنية هو أمرٌ في غاية الأهمية.
ثانياً: في تطبيع العلاقات اللبنانية – السورية.
إن استقرار العلاقات اللبنانية – السورية على نصابٍ من المصالح المشتركة والإحترام الكامل لسيادة واستقلال البلدين، لهو هدفٌ يستحقُّ كلَّ جهد ممكن من الجانبين. وفي هذا الإطار بالذات نأمل أن تندرج زيارات المسؤولين اللبنانيين الرسمية، وفي مقدّمهم فخامة رئيس الجمهورية، إلى العاصمة السورية. غير أن هذا المسار ما زال يحتاج إلى حيوية في الإتجاهين، وذلك فيما يؤدّي إلى تفعيل التنسيق بين المؤسسات الحكومية في كافة المجالات وتعزيز فرص المصالح المشتركة بالبلدين.
ثالثاً: وتوقفت الأمانة العامة أمام نتيجة الإنتخابات الفرعية التي جرت في قضاء المنية – الضنية، فرأت في هذه النتيجة تعبيراً عن وفاء هذه المنطقة للبنان أولاً ولخيار 14 آذار الإستقلالي.
رابعاً: بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة لإستشهاد وليد عيدو، والذكرى الخامسة لإستشهاد جورج حاوي، شهيدي الإستقلال، تحيّي الأمانة العامة روح الشهيدين الكبيرين وتعاهدهما على التمسّك بوحدة قوى 14 آذار من أجل لبنان.

بيروت- الأشرفية- مقابل أوتيل لو غبريال- مبنى شكور-هاتف: 203066-01– فاكس: 203063-01 - البريدالإلكتروني: j.karam@14march.org

في 23 حزيران 2010

بيــان

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت البيان الآتي:

أولاً: إطلع المجتمعون من منسق الأمانة العامة على زيارة ممثل السلطة الوطنية الفلسطينية السفير عبدالله عبدالله الى الأمانة العامة يوم الإثنين الماضي، وأبدوا ارتياحهم الى التوضيحات التي نقلها السفير عبدالله عن تمسّك السلطة بمرجعية ومسؤولية المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة والأونروا عن كل ما يتعلق بقضايا الطبابة والإستشفاء والتربية والتعليم وغيرها من الأمور الخاصة باللاجئين الفلسطينيين خصوصاً في لبنان. وشدد المجتمعون على أن المطروح ليس حقوقاً مدنية للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمفهوم الإداري والسياسي للكلمة، وإنما بعض التدابير الإنسانية والإجتماعية التي تؤمن الحد الأدنى من الحياة الكريمة للاجئين من دون المس بالتوازنات اللبنانية. ولذلك تدعو الأمانة العامة جميع القوى والأحزاب السياسية اللبنانية الى التعاطي مع هذا الملف بعلمية وواقعية وتجرد داخل المؤسسات الدستورية ومن خلالها، بعيداً عن أساليب التوظيف السياسي كما تدعو نواب 14 آذار التقدّم باقتراح قانون ضمن المهلة التي حدّدها رئيس مجلس النواب لمناقشة هذه المسألة المهمّة.

ثانياً: توقف المجتمعون عند بيانات تهديد المسيحيين التي وُزّعَت في شرق صيدا، والإنفجار الذي ما زال مجهول الدوافع في المدينة الصناعية في زحلة عشية زيارة غبطة البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير الى المدينة. وهم إذ يعتبرون أن مواقف الإستنكار والشجب لا تكفي في استئصال هذه الظواهر، يدعون السلطات الأمنية والعسكرية والقضائية المعنية الى الإسراع في التحقيقات وإعلان نتائجها على الملأ في أسرع وقت ممكن، وإلقاء القبض على المخططين والمحرضين والمنفذين، وإحالتهم إلى المحاكمة لينالوا جزاءهم ويكونوا عبرة لكل من تسول له نفسه محاولة النيل من الإستقرار والسلم الأهلي والشراكة المسيحية – الإسلامية.

ثالثاً: ثمّن المجتمعون تعاطي الدولة اللبنانية وبالتحديد موقف وزير الأشغال العامة والنقل مع موضوع إبحار السفن انطلاقا من المرافىء اللبنانية تحت عنوان فك الحصار عن غزة الذي تمّ عمليّاً من خلال فتح معبر رفح وعلى جميع القوافل استخدام هذا المعبر لأن لبنان لا يتحمّل الدخول على خط المنافسة الإقليمية للدفاع عن قضيّة محقّة هي قضية فلسطين.

ثالثاً: ثمّن المجتمعون تعاطي الدولة اللبنانية وبالتحديد موقف وزير الأشغال العامة والنقل مع موضوع إبحار السفن انطلاقا من المرافىء اللبنانية تحت عنوان فك الحصار عن غزة الذي تمّ عمليّاً من خلال فتح معبر رفح وعلى جميع القوافل استخدام هذا المعبر لأن لبنان لا يتحمّل الدخول على خط المنافسة الإقليمية للدفاع عن قضيّة محقّة هي قضية فلسطين.

بيروت- الأشرفية- مقابل أوتيل لو غبريال- مبنى شكور-هاتف: 203066-01– فاكس: 203063-01 - البريدالإلكتروني: j.karam@14march.org

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

في 30 حزيران 2010

بيــان الأمانة العامة

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري وأصدرت البيان الآتي:

ناقش المجتمعون الأوضاع العامة في البلاد، وتوقفوا أمام بعض القضايا الحسّاسة التي أُثيرّت في الآونة الأخيرة بأساليب ملتوية، في محاولةٍ للتعمية على الحقائق والإمعان في ابتزاز اللبنانيين، بعيداً عن النقاش الهادئ والمسؤول.

أولاً: أولُ تلك القضايا حقوق اللاجئين الفلسطينيين الإنسانية والإجتماعية. فقد أُثيرَ هذا الموضوع بصورة مستعجلة، رمت إلى إظهار الإنقسام اللبناني أكثر مما رمت إلى حصول اللاجئين على حقوقهم المشروعة. بينما كان المطلوب مواصلة الجهد التأسيسي الذي بذلته الحكومة اللبنانية السابقة بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى قاعدة العلاقة بين شرعيتين. لا سيمّا وأن القيادة الفلسطينية الشرعية لا تضع أي شرط على الدولة اللبنانية في ما يتعلّق بحقها السيادي المطلق.

ثانياً: ما إن أُحيلَ هذا الموضوع على اللجان النيابية حتى جاءت سلسلة أحداث أمنية وشبه أمنية (منشورات شرق صيدا ،حريق زحلة، ، المتّهم بالتجسّس لمصلحة إسرائيل في شبكة الخليوي...)، طغت فيها التسريبات والتأويلات الإعلامية على موقف الدولة السياسي والأمني والقضائي المسؤول، فيما أخذ البعض لنفسه حقاً ليس له في إطلاق الأحكام المسبقة وتحديد التوجهات واستخلاص الإستنتاجات.

ثالثاً: ثمَّ وبصورة مفاجئة انطلقت حملةٌ من التهديد والتهويل بخصوص المحكمة الدولية، أخبرتنا هذه الحملة بأن سلام لبنان متوقّف على إنكار العدالة والحقيقة. ولهذه الغاية أخذ المهوّلون يخترعون سيناريوهات إستباقية تستحضر نموذجي 7 أيّار وحرب تمّوز.

رابعاً: تستنكر الأمانة العامة الإعتداءات المتكرّرة التي تتعرّض لها القوات الدولية في الجنوب وتطالب الدولة اللبنانية بكشف ملابساتها ووضع حدّ للتمادي في إفراغ القرار 1701 من مضامينه التي أجمع لبنان على الإلتزام بها بكامل مندرجاتها.

خامساً: أخيراً وليس آخراً، طالعنا خبرُ النواب الإيرانيين اللذين قرّروا أن يتّخذوا من لبنان نقطة إنطلاقٍ لكسر الحصار المفروض على غزّة، بعد أن تراجع الحرس الثوري الإيراني عن قراره بإرسال بارجاته الحربية لحماية "أساطيل الحرية".

وإذا كان تراجع الحرس الثوري وحزب الله عن مشاركتهما في "أساطيل الحريّة" يهدف – كما صرّح الطرفان – إلى نزع الذرائع من يد العدو الإسرائيلي، فهل يُعقَل تحميل لبنان مسؤولية إعطاء الذرائع؟!

إن الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار تدعو الرأي العام إلى التنبُّه من حملات التعمية والتضليل التي تهدف إلى إبتزاز اللبنانيين، وهي تدعو الدولة إلى القيام بواجباتها ومسؤولياتها.

بيروت- الأشرفية- مقابل أوتيل لو غبريال- مبنى شكور-هاتف: 01-203066– فاكس: 01-203063 - البريدالإلكتروني: j.karam@14march.org

في 7 تموز 2010

بيــان الأمانة العامة

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري وأصدرت البيان الآتي:

أولاً: توقّف المجتمعون أمام الحملة السياسية والإعلامية التي يشنّها فريقٌ من اللبنانيين، منذ مدَّة وبصورة منهجية، ضد عمل القوات الدولية في الجنوب، لغاياتٍ يُفصح عنها هذا الفريق بلسان متحدّثيه المأذونين وغير المأذونين. هذا الأمر يعرّض مصلحة لبنان العليا لخطر شديد، خصوصاً مع تواتُر االتعرُّض لقوات "اليونيفيل" في القرى من قِبَل من يتلّطون خلف الأهالي، فضلاً عن الخروق الأمنية للقرار 1701 مما يُساهِم (وفقاً لتقارير الأمين العام للأمم المتحدة) موضوعياً وعملياً في كشف لبنان أمام أخطارٍ فادحة وعواقب وخيمة.

إن الأمانة العامة لقوى 14 آذار تحذّر من التمادي في هذا الوضع المُريب، وتشدّد على الأهمية القصوى لإحترام القرار 1701 بجميع مندرجاته، من قِبَل الدولة اللبنانية، حكومةً وجيشاً. فالدولة اللبنانية هي المكلّفة تنفيذ هذا القرار على أراضيها بواسطة جيشها حصراً، بمؤازرة القوات الدولية، التي تتمتّع بحريةٍ للحركة منصوصٍ عليها في متن القرار الدولي، لاسيّما الفقرة (12) منه.

وعليه لا يجوز للدولة أن تكون مراقباً محايداً لما يجري من إنتهاكات فادحة يمكن أن تؤدّي إلى إسقاط القرار 1701، ما يعني عندئذ تخلّي الدولة عن دورها الحصري في مخاطبة المجتمع الدولي وتقرير مصير اللبنانيين.

ثانياً: تتوجّه الأمانة العامة لقوى 14 آذار إلى جميع اللبنانيين بأحرّ التعازي بوفاة المرجع الشيعي السيد محمد حسين فضل الله، الذي كان عنواناً بارزاً من عناوين الحوار والإعتدال في لبنان والمنطقة العربية.

في 14 تموز 2010

بيـــان

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان الآتي:

أولاً: توقفت الأمانة العامة عند الذكرى السنوية الرابعة لحرب تموز 2006، لا سيّما في ظل العثرات التي تعترض تطبيق القرار 1701، والخروقات التي تعيق تنفيذ مضمونه بما ينقل الوضع في جنوب لبنان من حالة وقف العمليات العسكرية إلى وقف دائم وثابت لإطلاق النار، وبما يسمح للدولة اللبنانية ببسط سلطتها الحصرية الكاملة على أراضيها.

وترى الأمانة العامة ضرورة المضي قدماً في الجهود الدبلوماسية الهادفة الى الضغط على إسرائيل من أجل وقف خروقاتها للقرار 1701 براً وبحراً وجواً، والإنسحاب من الجزء الشمالي من قرية الغجر. كما تؤكد على مرجعية الشرعيتين اللبنانية والدولية كركيزتين أساسيتين للدفاع عن لبنان وحمايته من المخاطر الخارجية التي تهدّده. وتعتبر أي استهداف للقوات الدولية المعزّزة، إضعافاً لأوراق القوة الدبلوماسية والعسكرية التي في يد لبنان في مواجهة التهديدات الإسرائيلية المستمرة، ومواجهة غير مبرّرة مع المجتمع الدولي عموماً، ومع الدول الصديقة التي تشارك قواتها في اليونيفيل في إطار تضامنها مع لبنان وشعبه خصوصاً.

ثانياً: إنّ الأمانة العامة إذ ترحّب بالتوجهات التي أقرّها الإجتماع الوزاري الإداري - الأمني الذي انعقد برئاسة رئيس الحكومة في مطار رفيق الحريري الدولي أمس، تؤكّد مجدداً أن الخرق الأمني الخطير للمطار يستدعي من الحكومة اللبنانية مواكبة الإجراءات الأمنية والعسكرية والقضائية المطلوبة لضبط الوضع وعدم السماح بتكرار ما حصل، بما يحافظ على صورة الدولة اللبنانية ومؤسساتها الشرعية وهيبتها أمام الرأي العام اللبناني والعربي والدولي، ذلك أن إبقاء ما حصل مبهما وعرضة للتأويلات والاجتهادات والتفسيرات يضرب صدقية الدولة ويُصوّرها عاجزة عن القيام بمسؤولياتها.

إن الخرق الذي شهده مطار رفيق الحريري الدولي يثبت مرة جديدة أن الأمن كل لا يتجزأ، وأنه يستحيل حفظ الأمن في بقعة محدّدة بمعزل عن مُحيطها، وأن المرجعيّة الأمنية يجب أن تكون واحدة ومحصورة بالشرعية دون غيرها.

ثالثاً: إن انعقاد جلسة علنية في لاهاي للنظر في قضية مرتبطة بالتحقيقات في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه ترك أثراً طيباً في نفوس اللبنانيين خصوصاً في ظل الإجراءات التي رافقت انعقاد الجلسة، سواء لناحية المصداقية والشفافية المتعلقة بالنقل المباشر، أو لناحية حقوق المتقاضين، أو لناحية تصرف القضاة وإدائهم. وتبدي الأمانة العامة ارتياحها لهذه الخطوة التي تثبت مرة جديدة أن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان أصحبت واقعاً عاملاً، وهي تتقدم في عملها على أمل الوصول إلى النتيجة المرجوة في أقرب وقت ممكن، وفي ظل أرفع معايير العدالة المعتمدة دولياً.

رابعاً: تنظر الأمانة العامة بارتياح الى مقاربة اللبنانيين بأنفسهم مسلمين ومسيحيين للمرة الأولى منذ عقود موضوع الحقوق الإنسانية التي يفترض إقرارها لتحسين ظروف حياة الفلسطينيين في لبنان. وترى أهمية توسيع مروحة التشاور بشأن إقتراح القانون الجاري إعداده بحيث يحظى الإقتراح بموافقة أكثرية الكتل النيابية وأوسع شريحة ممكنة من اللبنانيين، بما ينعكس إيجاباً على النواحي الإنسانية لحياة الفلسطينيين في لبنان.

في 21 تموز 2010

بيـان الأمانة العامة

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري وأصدرت البيان الآتي:

في وقت يبذل اللبنانيون، دولة وشعباً وقوى سياسية، كل الجهود الممكنة لطي صفحة الحرب المشؤومة وتجاوز الأحداث التي حاولت إعادتنا اليها، إن باندفاعهم نحو المصالحات الداخلية او بدعمهم تصحيح العلاقات اللبنانية-السورية على قاعدة سيادة الدولتين، أو بسعيهم لطي صفحة الماضي الأليم مع الأخوة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بإعطائهم حقوقهم الانسانية والاجتماعية في ظل سيادة الدولة... توّقفت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار، بأسف شديد، عند المواقف الأخيرة للأمين العام لـ"حزب الله" السيّد حسن نصرالله التي أعادت البلاد الى أجواء التشنّج والقلق. وفي هذا الصدد:

أوّلاً ـ تستنكر الأمانة العامّة بقوّة ذلك التصعيد في لغة التخوين التي سمح السيّد نصرالله بها لنفسه في وجه مليون ونصف مليون لبنانيّ حملوا منذ جريمة إغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه في 14 شباط 2005 راية المطالبة بالحقيقة والعدالة. وتستنكر بالقدر نفسه من القوة التهديد الممهّد للعنف ولإستخدام السلاح من جديد، في سياق إنقلاب متجدّد على الحكومة والدولة تبشّر به السيناريوات المسرّبة. وتعتبر أنّ في ذلك إسقاطاً من جانب "حزب الله" لاتفاق الدوحة 2008 في بنديه المتعلّقين بوقف حملة التخوين وبعدم إستخدام السلاح لغايات سياسيّة.

ثانياً ـ وترى الأمانة العامة أنّ أخطر ما في مواقف الأمين العام لـ"حزب الله" يتمثّل في كونِها تتنافى مع قواعد ومسلّمات العيش المشترك وتضع السلم الأهليّ في البلاد في دائرة خطر كبير، إذ هي تناقض الإجماعات الوطنيّة التي تصون هذا السلم، إبتداءً من إتفاق الطائف وصولاً إلى المحكمة الدوليّة.

ثالثاً ـ إنّ الأمانة العامّة، وبإزاء ما تناقله بعض وسائل الإعلام حول سيناريو تحدّث فيه النائب ميشال عون مع السيّد نصرالله لينتهي منه إلى مطالبة "حزب الله" بما سميّ "تغيير قواعد اللعبة" وإلى إستدعائه للتدخل المسلّح في المناطق المسيحية، تعتبرُ هذا السيناريو الذي لم ينفهِ عون بمثابة تحريض صريح على العنف والفتنة فضلاً عن كونِه يقرّر للمسيحيين ما يرفضونه.

رابعاً ـ إنّ الأمانة العامّة، في هذا المناخ التصعيدي التهديديّ ، تطالب الدولة، سلطة سياسيّة بكّل مستوياتها وقوى أمنيّة وعسكريّة بتحمّل مسؤوليّاتها في حماية السلم الأهلّي من التهديدات التي لا يتردّد أصحابها من البوح بسيناريوهاتها المختلفة. وقبل ذلك، تطالب الدولة بموقف في مستوى تطلّع اللبنانيين إلى دولتهم ومؤسساتها، موقف سياسيّ إستراتيجيّ يعيد الإعتبار لهيبة القانون.

خامساً ـ والأمانة العامّة التي تشجب هذه المواقف جملة وتفصيلاً، من منطلق إيمانها الراسخ بلبنان الكيان والدولة، تناشد المرجعيّات الروحيّة المؤتمنة على الكيان وجوداً وبقاءً وعلى الشراكة المسيحيّة ـ الإسلاميّة، وعلى السلام الداخليّ، في إطار دولة القانون والحقّ والنظام الديموقراطيّ، إعلاء الصوت في مواجهة الخطر الذي تمثّله تلك المواقف على لبنان، لبنان الكيان ولبنان العيش المشترك الاسلامي-المسيحي.

سادساً ـ إنّ الأمانة العامة، وحيالَ ما يستهدف لبنان في هذه الآونة، تضعُ هذه المعطيات والحقائق امام الجامعة العربيّة التي سبقَ لها أن رعَت إتفاق الدوحة الذي تكمن قيمتُه في تحريمه إستخدام العنف وتهيب بها التحرّك، و من أجل عمل عربيّ مشترك يدعم الدولة اللبنانيّة وسيادتها والحريّات والديموقراطيّة.

سابعاً ـ إنّ الأمانة العامّة تؤكّد حرصها على الإستقرار في إطار عمليّة سياسيّة سلميّة ديموقراطيّة، وتقول لجميع الأطراف، بمن فيهم حزب الله، إنّه لا خيار سليماً أمامهم إلاّ خيار العودة إلى الدولة بشروط الدولة، وإنّ مشاريع الهيمنة والسيطرة والإلغاء مستحيلة وإنّ العنف لا يرهب شعباً صمّم على الاحتفاظ بحريّته.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

في 23 تموز 2010

بيــان الأمانة العامة

صدر عن الأمانة العامة لقوى 14 آذار البيان التالي :

إستغربت قوى 14 آذار مطالبة أمين عام حزب الله بمراجعة مواقفها منذ 14 شباط 2005 لحظة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. وترى أن في هذه المطالبة إستعلاءً على الوقائع وتفلتاً من نقاط الإجماع التي ترتكز عليها الدولة.

إن السبيل الوحيد لخلاص لبنان اليوم هو التسليم فقط للدولة اللبنانية بشروطها المرتكزة على الشرعية العربية المتمثلة بمجلس الأمن.

إن ليس المطلوب من 14 آذار الإستلام إلى حزب الله ولا نطلب من الحزب الإستسلام لنا، ما نطلبه فقط التسليم إلى الدولة وبشروط الدولة.

بيروت- الأشرفية- مقابل أوتيل لو غبريال- مبنى شكور-هاتف: 01-203066– فاكس: 01-203063 - البريدالإلكتروني: j.karam@14march.org

في 28 تموز 2010

بيـان الأمانة العامة

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

أولاً: توقفت الأمانة العامة أمام نجاح المؤتمر التأسيسي لتيار المستقبل واعتبرته نموذجا حضاريا من الممارسة الديمقراطية. كما أثنت على ما جاء في البيان الختامي للمؤتمر وخاصة حول أهمية وحدة واستمرار 14 آذار التي انطلقت بانتفاضة شعبية إثرَ استشهاد الرئيس رفيق الحريري.

ثانياً: رحّبت الأمانة العامة بالخطوة الضرورية التي أعلنت عنها الدولة اللبنانية بإرسال وحدات عسكرية إلى جنوب الليطاني ، وهي تعتبر أن هذه الخطوة تأتي في إطار الإلتزام بقرارات الشرعية الدولية ولا سيما القرار 1701. كما نددت الأمانة العامة بالتهديدات الإسرائيلية للدولة والحكومة اللبنانيتين والتي من شأنها وضع لبنان مجددا في عين العاصفة الإقليمية.

ثالثاً: رحّبت الأمانة العامة لقوى 14 آذار بتضامن العرب مع استقرار لبنان بصفته جزءاً رئيساً من إستقرار المنطقة، وهي تعتبر أن وقوف الأخوة العرب إلى جانب لبنان هو موضع تقدير لدى كل الشرائح اللبنانية.

رابعاً: تُذكّر الأمانة العامة بأن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان هي مطلب لبناني قدّمت قوى 14 آذار في سبيله العديد من التضحيات وهي تجدّد ثقتها الكاملة بهذه المحكمة. وترى الأمانة العامة أن ما يثار من اعتراضات حول هذه المحكمة ينبغي أن يُطرَح أمام المحكمة نفسها وفقا للآليات القانونية المعتمدة.

خامساً : تُعرب الأمانة العامة عن حزنها لغياب دولة الرئيس كامل الأسعد الذي كان رجلَ دولة مُلتزِماً بالدستور والسيادة الوطنية، وتتقدّم من اللبنانيين وأسرة الفقيد بأحرّ التعازي..

في 4 آب 2010

بيـان الأمانة العامة

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الاسبوعي وأصدرت البيان الآتي:

أولاً: توقف المجتمعون عند الخروق الإسرائيلية المتمادية للقرار 1701، ولا سيّما الخرق الأخير الذي شهدته منطقة العديسة، والذي تصدى له الجيش اللبناني بحزم وبسالة يترجمان حقيقة قدراته وجهوزيته للدفاع عن لبنان في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية خلافا لما يروج له البعض. وتوجه المجتمعون بالتحية الى أرواح شهيدي الجيش اللبناني والصحافي عساف بو رحال والى الجرحى في المواجهة والى أهالي المنطقة الذين عبروا، بصمودهم في منازلهم خلال المواجهات، عن ثقتهم بالجيش اللبناني وقدراته.
ونوه المجتمعون بالمعالجات السريعة والناجعة التي بادرت اليها السلطات الشرعية اللبنانية لتطبيق القرار 1701، من خلال دعوة رئيس الجمهورية ميشال سليمان المجلس الأعلى للدفاع الى الانعقاد الفوري، والاتصالات التي تولاها رئيس الحكومة سعد الحريري مع الرؤساء والقادة العرب والغربيين لوضعهم في صورة الاعتداءات الإسرائيلية والعمل على وقفها، مما ترجم اجتماعا سريعا لمجلس الأمن الدولي. لقد شكل التصدي اللبناني للإعتداء الإسرائيلي الأخير دليلا عمليا ناجحا على صوابية الاستراتيجية الدفاعية المطلوبة والقائمة على حصرية دور الشرعية اللبنانية مدعومة من الشرعيتين العربية والدولية في تأمين شبكة الدفاع والأمان المطلوبة للبنان، وفي ضمان وحدة موقف الشعب اللبناني والتفافه حول مؤسساته الشرعية.

ثانياً: رحب المجتمعون بزيارات كل من خادم الحرمين الشريفين العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز، والرئيس السوري بشار الأسد، وأمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الى لبنان، وبالقمة الثلاثية اللبنانية – السعودية – السورية، مشددين على أهمية ما صدر عنها لناحية "وجوب استمرار نهج التهدئة والحوار وتعزيز الوحدة الوطنية ودرء الاخطار الخارجية"، ولناحية تأكيدها على "اهمية الاستمرار في دعم اتفاق الدوحة واستكمال تنفيذ اتفاق الطائف ومواصلة عمل هيئة الحوار الوطني والتزام عدم اللجوء الى العنف وتغليب مصلحة لبنان العليا على اي مصلحة فئوية، والاحتكام الى الشرعية والمؤسسات الدستورية والى حكومة الوحدة الوطنية لحل الخلافات".

ثالثاً: يجدد المجتمعون التمسك بمرجعية المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لكشف جرائم الاغتيال ومحاولات الاغتيال والتفجيرات ويطالبون جميع الفرقاء بإخراج المحكمة من أي سجال سياسي.

في 11 آب 2010

بيـــان

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت البيان الآتي:

أولاً: يشدد المجتمعون على أن العدالة تبقى من أهم أركان السلام والإستقرار في المجتمعات، وعلى أن إحقاق الحق يجب أن يبقى قاعدة منزهة عن كل المصالح والاعتبارات السياسية من أي جهة أتت. من هنا جاءت مطالبة اللبنانيين بالمحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه وجرائم الاغتيال ومحاولات الاغتيال والتفجير التي تعرض لها اللبنانيون في السنوات الأخيرة، ومن هنا تمسكهم بهذه المحكمة، وبصلاحياتها كاملة غير منقوصة، وبدورها المبني على المعايير الدولية للعدالة، والمتحرر من كل التدخلات والإملاءات، ومن كل القيود والحدود في عملها، من أجل كشف حقيقة هذه الجرائم، والمسؤولين عنها تحريضا وتخطيطا وتنفيذا وتواطؤا، الى أي جهة انتموا. إن اللبنانيين مدعوون الى تحصين عمل هذه المحكمة من خلال الالتفاف حولها باعتبارها ركنا من اركان التوافق الوطني، لتتمكن من إنجاز مهمتها بأرفع مستويات الاحتراف والحياد، آخذة في الاعتبار كل المعطيات التي يمكن أن تتوافر لها، بعيدا عن أي شكل من اشكال الضغوط المادية أو المعنوية أو السياسية أو الإعلامية.

ثانياً: مع اقتراب موعد الجولة الجديدة من اجتماعات هيئة الحوار الوطني، يرى المجتمعون أن التطورات العسكرية والأمنية والدبلوماسية التي شهدتها المنطقة الحدودية خصوصا، وفي مقدمها مواجهة العديسة بين الجيش اللبناني والجيش الإسرائيلي، تفرض على أركان طاولة الحوار التسريع في إقرار استراتيجية للدفاع عن لبنان وحمايته من كل الأخطار التي تهدده. وكما أن العلاقة بين لبنان وبقية دول العالم يجب أن تكون من دولة الى دولة من خلال السفارات وعبر المؤسسات الدستورية، هكذا فإن مواجهة إسرائيل يجب أن تكون من دولة الى دولة من خلال الجيش اللبناني والقوى الأمنية والعسكرية الشرعية وعبر مجلس الوزراء باعتباره السلطة الإجرائية صاحب الحق الحصري في اتخاذ كل القرارات السيادية. إن التوصل الى اتفاق على الاستراتيجية الدفاعية يعتبر المدخل الى وضع خطة – برنامج لتسليح الجيش وفقا لما دعا رئيس الجمهورية ميشال سليمان مجلس الوزراء للمبادرة اليه في اسرع وقت ممكن تنفيذا للبيان الوزاري.

ثالثاً: شهد الاسبوع الماضي سلسلة من المواقف والتصريحات الصادرة عن مسؤولين إيرانيين اعتبروا لبنان بمثابة خط دفاع أول عن إيران ومصالحها. إن مثل هذه التصريحات تعتبر انتهاكا للسيادة اللبنانية، وتجاوزا لأصول العلاقات بين الدول. إن بناء علاقات صداقة بين لبنان وإيران يتطلب من المسؤولين الإيرانيين التعاطي مع لبنان بمنطق الدولة الحرة السيدة صاحبة المصالح الوطنية والقومية المستقلة التي تأخذ في الاعتبار تطلعات شعبها ورؤاه وخياراته.

رابعاً: توقف الجتمعون عند تحركات المجتمع المدني تحت عنوان بيروت مدينة للحريات، والدفاع عن المحكمة الدولية، ورأوا فيها حيوية يعبر من خلالها المجتمع اللبناني عن رفضه دولة الفكر الواحد وتمسكه بقيم العدالة والديمقراطية وحرية الرأي والتعبير والسلام في مواجهة حملات التخوين والنيل من الاستقرار والسلم الأهلي.

خامساً: لمناسبة حلول شهر رمضان المبارك تتمنى الأمانة العامة لقوى 14 آذار للبنانيين عموما وللمسلمين خصوصا شهرا فضيلا، وصوما مقبولا، وصفاء تفكير يسمح بتعزيز أواصر الشراكة المسيحية – الإسلامية التي عليها قام لبنان، وبها تستمر مناعته، وبواسطتها يتم تجاوز الصعوبات والتحديات التي تواجه حاضر لبنان ومستقبله.

في 18 آب 2010

بيـــان الأمانة العامة

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الاسبوعي وأصدرت البيان الآتي:

أولاً: تجدّد الأمانة العامة تمسّكها بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان كمرجعية حصرية للنظر وإصدار الحكم في قضية إغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وسائر الجرائم ذات الصلة. وهي، أي هذه المحكمة، إنطلاقاً من التفويض الذي حازت عليه من قبل الحكومة اللبنانية فضلاً عن مجلس الأمن، إنما تُمارسُ عملها بحرفية عالية وحصانة تامة عن أي مناورات يمكن أن تحرِفَها عن مقاصدها لجلاء الحقيقة وإقامة العدالة في قضية يتوقّف عليها مستقبل لبنان. إنّ قوى 14 آذار تُريد الحقيقة والعدالة والإستقرار، معاً وجميعاً، حمايةً لجميع اللبنانيين وحمايةً لسلمهم الأهلي الذي تُشكّل العدالة مرتكزه الأساس. ذلك إنّ ما يجب أن يخشاه اللبنانيون هو طمس الحقيقة وليس جلاءها، وأنّ وضعهم أمام معادلة العدالة أو الإستقرار هو أقصر الطرق إلى خراب لبنان. وما على المعترضين أو المشكّكين سوى تقديم ما لديهم من مستندات إلى هذه المحكمة بالذات، وبالطرق القانونية، كي تنظر فيها وتقرّر مدى صلاحيتها.

ثانياً: عشية الجولة الجديدة من اجتماعات هيئة الحوار الوطني، تشدد الأمانة العامة على أهمية أن يلج المتحاورون صلب جدول أعمالهم المؤلف من بند وحيد هو الاستراتيجية الدفاعية لحماية لبنان من المخاطر التي تتهدده. وقد أظهرت التطورات العسكرية والأمنية الميدانية الأخيرة في الجنوب، والمواقف السياسية المحلية والدبلوماسية العربية والدولية المتعلقة بها، ضرورة بت هذه المسألة بأسرع وقت ممكن بعيدا عن كل المحاولات الهادفة الى ابتداع بنود جديدة عشية كل جولة من جولات اجتماعات "هيئة الحوار الوطني".

ثالثاً: توقف المجتمعون عند إقرار مجلس النواب القانون الخاص بتحسين الظروف الحياتية والمعيشية للفلسطينيين في لبنان، ورأوا في الاجتماعات التي مهدت لهذا الإقرار، وفي المواقف التي رافقته دلائل على صدقية قوى 14 آذار وقدرتها على مقاربة الملفات الحساسة بما تقتضيه المسؤولية الوطنية من قرارات تجمع بين سيادة الدولة وحقوق الإنسان، وبين مصلحة اللبنانيين وإدارة شؤون المقيمين على أرضهم.

في 25 آب 2010

بيـــان الأمانة العامة

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الاسبوعي وأصدرت البيان الآتي:

إن الإشتباكات التي شهدتها منطقة برج أبي حيدر، وامتدت الى مناطق وأحياء عدة من بيروت الليلة الماضية، وسقوط القتلى والجرحى، وإلحاق الأضرار الجسيمة بالممتلكات، وحالة الهلع التي أصابت اللبنانيين، دليل جديد على خطورة فوضى الميليشيات والسلاح المستشرية، وعلى أهمية التوصل الى قرار وطني جامع يجعل من الدولة اللبنانية بمؤسساتها الدستورية والشرعية المرجعية الحصرية لامتلاك السلاح وتحريكه واستخدامه.

لقد آن الأوان لأن تبادر الدولة اللبنانية إلى إتخاذ الإجراءات السريعة لإعلان بيروت مدينة منزوعة السلاح والميليشيات فيتمكن الناس من العيش بسلام وطمأنينة الى حاضرهم ومستقبلهم بعيدا عن حالات الترويع والانتشار المسلح وتحويل الشوارع والأزقة إلى مربعات أمنية فنحمي دورة الحياة السياسية والاقتصادية والسياحية والاجتماعية من المخاطر التي تتهددها نتيجة للانتشار الواسع للسلاح الخفيف والمتوسط والثقيل، الذي يذكر بحقبات سابقة أليمة تركت آثارها السلبية العميقة في المجتمع ومؤسسات الدولة.

من هنا فإن المعالجات لا يمكن أن تستمر بالتراضي، ومن خلال اقتصار دور الدولة على الوسيط بين المتقاتلين، لأن على عاتق الحكومة اللبنانية وأجهزتها الأمنية والعسكرية والقضائية تقع مسؤولية، توقيف المتسببين والمشاركين، ومعاقبتهم، والإمساك بزمام الأمور، وحماية الناس، والإستقرار، والسلم الأهلي بعيدا عن منطق التسويات التي سرعان ما تعود الى الانهيار تحت وطأة الرغبة في تحقيق مكاسب سياسية من خلال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

إن حماية لبنان من المخاطر الخارجية توازيها في الأهمية حمايته من الأخطار الداخلية، وهو ما يتطلب إنهاء سريعا للأوضاع الشاذة المتمثلة عسكريا بمربعات أمنية وبوجود سلاح خارج الإمرة السياسية والعسكرية للدولة اللبنانية، وسياسيا بحملات التهديد والوعيد والتخوين التي تنعكس احتقانا طائفيا ومذهبيا، وصراعا على السلطة والنفوذ بعيدا عن الأصول الديمقراطية، سرعان ما ينفجر إشتباكات ومواجهات دموية.

في 1 أيلول 2010

بيـان الأمانة العامة

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الاسبوعي وأصدرت البيان الآتي:

أولا: ناقش المجتمعون تداعيات الإشتباكات الميليشياوية الأخيرة في قلب العاصمة وما نجم عنها من أضرار فادحة أصابت المواطنين في أمنهم ومصالحهم، كما أساءت إلى صورة الدولة ومصداقيتها. وإذا كان هذا الحادث الخطير قد أعاد إلى الأذهان صورةً كالحة من صور الفلتان الأمني واستباحة العاصمة، فقد أعطى لمطلب "بيروت منزوعة السلاح" أولوية آنية مقدمة لجعل لبنان كله منزوع السلاح غير الشرعي.

إن ما جرى من توافق واسع وتلقائي على هذا المطلب، عبَّرت عنه مواقف القوى السياسية الحريصة على مشروع الدولة فضلاً عن تعبيرات الرأي العام وهيئات المجتمع المدني، ينبغي أن يحمل الجميع على الرجوع إلى كنف الدولة.

لقد بات نزع السلاح غير الشرعي مطلباً شعبياً وسياسياً واقتصادياً. وقد تدارست الأمانة العامة لقوى 14 آذار في إجتماعها مختلف الوسائل والأساليب الديموقراطية والمدنية والسلمية الآيلة إلى تحقيق هذا الهدف الوطني. وهي إذ تعاهد الشعب اللبناني على المضيّ في هذا السبيل، فإنها تدعو بعض الرؤوس المنتفخة إلى التعقُّل والإقلاع عن المشاريع العبثية التي سبقهم إليها كثيرون في هذا البلد وعادت على الجميع بالخسران.

ثانيا: توقف المجتمعون عند مجموعة من الحوادث الأمنية المتنقلة، ولا سيما إطلاق عناصر من المردة النار في جرود منطقة بشري يوم الأحد الماضي، وخطف السائحين البولنديين في منطقة بعلبك – الهرمل الليلة الماضية، واعتبروها مؤشرات خطيرة على نزعة بعض الفرقاء الترهيبية ضد اللبنانيين والسياح الأجانب. إن هذه الأساليب تدل على وجود اوركسترا من المخلين بالأمن منتشرة على مساحة الجغرافيا اللبنانية تتحرك للنيل من سلطة الدولة اللبنانية ومصداقيتها وفرض أمر واقع يرفضه اللبنانيون.

ثالثا: تبدي الأمانة العامة لقوى 14 آذار ارتياحها للمهنية الصلبة الذي يتعاطى بها المدعي العام الدولي دانيال بيلمار مع ملف التحقيق في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه. ويرى المجتمعون أن ما أعلنه بيلمار دليل على فشل كل حملات التهويل والترهيب التي تحاول النيل من عمل المحكمة الدولية وصدقيتها، وعلى استحالة التأثير على المسار المستقل لعملها مهما ارتفعت الضغوطات التي يمارسها بعض الفرقاء الداخليين والخارجيين على الشعب اللبناني ومؤسساته الدستورية.

رابعاً: توقفت الأمانة العامة لقوى 14 آذار عند الذكرى السنوية الثانية والثلاثين لتغييب الأمام السيد موسى الصدر ورفيقيه، واستذكرت دوره الوطني في وأد الفتن والتمسّك بفكرة لبنان العيش المشترك والسلم الأهلي ونبذ العنف والتعصّب الطائفي والمذهبي.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

في 15 ايلول 2010

نداء

أيها اللبنانيون

يتعرّض لبنان في هذه الأوقات إلى محاولة إنقلابية شرسة لا يخفى عليكم أنّ هدَفها هو إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، إلى ما قبل إنتفاضة الإستقلال في 14 آذار 2005، والحكم على مستقبلكم بالإعدام.

لقد كشف "حزب الله" ذلك المشروع الإنقلابي بنفسه ، إذ أعلن رفضه للوقائع والمعادلات السياسية والوطنية والشعبية وعَزمه على تغييرها، وتلاه في إسقاط القناع، وجهٌ أصفر برتبة ضابط من رموز النظام الأمني البائد، وتابع الدعوة في هذا الإتجاه النائب ميشال عون، محرّضاً المواطنين على التمرّد والعصيان.

أيها اللبنانيون

نواجه اليوم إذاً مرحلةً بالغة الخطورة، والحفاظ على لبنان واستقلاله الثاني وسلمه الأهلي واستقراره ومؤسساته الدستورية الشرعية مسؤوليتُنا جميعاً، مسؤوليتكم أنتم، تماماً كما كانت الإنجازات المستهدفة بالتهديد إنجازاتكم أنتم. وأمام السلاح الذي يهددونا به، سلاحنا الدائم أنتم اللبنانيين بكل شرائحكم وطاقاتكم، بعقولكم وعرقكم ونضالكم أنّى كنتم في لبنان والإنتشار.

أيها اللبنانيون

- يعلم الجميع ان قوى انتفاضة الاستقلال قد اتخذت قراراً واضحاً بطي صفحة الماضي الاليم مع سوريا بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان في نيسان 2005. ذلك على قاعدة السيادة والمصالح المشتركة والعلاقات الاخوية الندية وفي هذا السبيل دعمت قوى 14 اذار والراي العام الاستقلالي زيارة الرئيس فؤاد السنيورة الى سوريا عام 2005 , ثم زيارة رئيس الجمهورية صيف 2008 وزيارة الرئيس سعد الحريري بعد انتخابات 2009. وذلك تجاوباً مع الجهد العربي المشكور لمساعدة لبنان وسوريا على تجاوز المرحلة السابقة, في إطار نظرة شاملة الى ازمة المنطقة, تستند الى التضامن العربي ومبادرة السلام العربية الى ذلك استبشرنا ورحبنا باقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين., للاسف الشديد فان الجهود الاستثنائية التي بذلت في هذا السبيل جرى ويجري تعطيلها بشكل منهجي من قِبل جماعات وقوى سياسية تدّعي التحالف مع سوريا إلى حدّ النُطقِ بإسمها أحياناً. وهي ذاتها الجماعات والقوى التي أساءت إلى العلاقة بين البلدين منذ العام 1990 بعد أن استباحت الدولة وحولتها الى دولة أمنية، والتي لا تكفُّ اليوم عن استحضار المرحلة السوداء بالتهديد والتخوين وقسمةِ اللبنانيين، وبكلام يَصدُمُ الحياء والقانون وأدب الخطاب؛ وهو بالضبط ما يؤدّي إلى فتنةٍ أشدَّ من القتل.

إن هذه التمادي خطير وينبغي وضع حد له لأنه يُنذر بعواقب وخيمة على الصعيد الداخلي، ويسيء أولاً إلى علاقة لبنان بسوريا، كما أخذ يسيء إلى علاقته بالدول العربية الشقيقة.

- يعلم الجميع أن انتفاضة الإستقلال، وبعد نجاحها المشهود، لم تفكّر في الإستئثار بالسلطة، بل مدّت يد التعاون إلى حزب الله باعتباره مكوّناً أساسياً في الاجتماع السياسي اللبناني. فرغم الانسحاب السوري تعاونّا في الحكومة الأولى؛ ورغم الخلاف على سلاح حزب الله ذهبت قوى 14 أذار إلى طاولة الحوار في آذار 2006 وبذلت في حرب تموز كل جهد ممكن لصدور القرار 1701 تحت الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة بدلاً من الفصل السابع؛ ورغم احتلال وسط العاصمة وتعطيل المجلس لتعطيل قيام المحكمة الدولية، عرضت قوى 14 أذار على حزب الله، بعد يوم واحد على اقرار المحكمة الدولية من قبل مجلس الأمن تجاوز الخلافات وتوحيد الصفوف على قاعدة توحيد انجازي التحرير والاستقلال. ورغم انفلات السلاح على أهل بيروت في ايار 2008 ذهبت قوى 14 أذار إلى الدوحة ووافقت على تشكيل حكومة الإئتلاف السياسي؛ ورغم نجاحها في الانتخابات النيابية عام 2009 عادت وشكلت حكومة الوحدة الوطنية التي تضم ممثلي عن حزب الله.

للأسف الشديد، فإن قيادة حزب الله قابلت ذلك كله، وفي مختلف الأوقات، بسياسة الإنقلاب على الإجماعات اللبنانية: من المحكمة الدولية، إلى القرار 1701، إلى السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، إلى إجماع اللبنانيين على تجاوز ذاكرة الحرب الأهلية المشؤومة.

إن تمادي حزب الله في ارتهان الوضع اللبناني لاعتبارات خارجية هو تمادٍ مرفوض ويؤدي إلى خرابٍ عميم، كما علمتنا التجارب المريرة لقوى سبقت حزب الله إلى مثل هذه المغامرات ولم تستيقظ إلا بعد فوات الأوان؛ وهو ما لا نريده لأحدٍ في لبنان.

- إن شعب لبنان الذي انتصر للسيادة والاستقلال والحقيقة والعدالة والوحدة الوطنية في آذار 2005 ليس "جماعة انقلابية" بل هو شعبٌ حرٌّ جديرٌ بالاحترام والحياة الكريمة. كذلك فإن هذا الشعب العظيم هو المؤتمن على السلم

ى 14 آذار

ـة العامـــة

الأهلي والعيش المشترك وعلى رسالة لبنان الرائدة في محيطه والعالم... وليس من حقّ أحدٍ، مهما علا كعبُهُ في حقبة سوداء، أن يتطاول على مليون ونصف مليون لبناني، دخلوا سجلّ الشرف الوطني منذ أن اجتمعوا وتصالحوا وتوحّدوا، مسلمين ومسيحيين، في ساحة الحرية دفاعاً عن لبنان العظيم.

إن قوى 14 آذار تعاهد هذا الشعب العظيم على الثبات تحت رايته، وعلى المضيّ قُدُماً من أجل الحفاظ على السيادة والاستقلال، والعبور إلى دولة الحق والقانون، والدفاع عن حقوقه الأساسية، ودعم المحكمة الدولية وصولاً إلى جلاء الحقيقة وتنفيذ حكم العدالة في قضية اغتيال قادة الحرية والإستقلال.

عاش لبنان حرّاً سيداً عربياً مستقلاً.

بيروت- الأشرفية- مقابل أوتيل لو غبريال- مبنى شكور-هاتف: 01-203066– فاكس: 01-203063 - البريدالإلكتروني: j.karam@14march.org

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

في 17 ايلول 2010

بيـــان الأمانة العامة لقوى 14 آذار

أصدرت الأمانة العامة لقوى 14 آذار البيان الآتي :

أولاً: توقفت الأمانة العامة باستغراب شديد أمام دعوة "حزب أللهّ" في بيانه اليوم السلطات القضائية اللبنانية إلى العودة عن التدابير القضائية في حق اللواء المتقاعد جميل السيّد، بعدما كان سبق أن هدّد بالعنف مراراً وبوضوح رئيس حكومة لبنان والسلطات الأمنية والقضائية. علماً إن موضوع التحقيق في شأن اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري أصبح نهائياً وكُلياً في عهدة المحكمة الدولية.

ثانياً: إن موقف "حزب أللهّ" هذا يؤدّي إلى ضرب قيام الدولة وإعاقة عمل المؤسسات. وتساءلت الأمانة العامة عمّا إذا كانت خطوة الحزب هذه تأتي في سياق مُبرمَج ومدروس في التوقيت والظروف وصولاً إلى الإنقلاب على الدولة في لحظةٍ خطيرة من تاريخ المنطقة في خضمّ المحادثات الجارية حول عملية السلام.

ثالثاً: في مجال مطالبة الحزب بملاحقات في قضايا تنتمي إلى مرحلة انتهت، تُذكِّر الأمانة العامة "حزب أللهّ" وغير "حزب أللهّ" بأن الحرب الأهلية خُتِمَت عام 1990 على قاعدة اتفاق الطائف.

رابعاً: تطالب الأمانة العامة الحكومة اللبنانية والسلطات القضائية بعدم التراجع عن دورها وتأدية واجبها كاملاً وفقاً للأصول، لأن الشعب اللبناني يقف صفاً واحداً وراء القانون والدستور والشرعية.

بيروت- الأشرفية- مقابل أوتيل لو غبريال- مبنى شكور-هاتف: 01-203066– فاكس: 01-203063 - البريدالإلكتروني: j.karam@14march.org

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

في 19 ايلول 2010

بيـــان الأمانة العامة

أصدرت الأمانة العامة لقوى 14 آذار البيان الآتي :

في ضوء التطورات الخطيرة التي حصلت في الساعات الماضية، لاسيّما قيام "حزب الله" باستباحة مطار رفيق الحريري الدولي عسكرياً وأمنياً، عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعاً طارئاً مساء اليوم تدارست فيه الإنقلاب المتمادي على الدولة ومؤسساتها، وقرّرت متابعة البحث في اجتماعات أخرى.

بيروت- الأشرفية- مقابل أوتيل لو غبريال- مبنى شكور-هاتف: 01-203066– فاكس: 01-203063 - البريدالإلكتروني: j.karam@14march.org

في 22 ايلول 2010

بيـــان

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي :

بعد ندائنا الأخير إلى اللبنانيين، الأربعاء الماضي، والذي حذّرنا فيه بأعلى الصوت من محاولةٍ إنقلابية تجري على قدم وساق ضد الدولة وضدّ إنجازات الشعب اللبناني في إنتفاضة الإستقلال، نعود اليوم لنؤكّد ما يلي :

أولاً: إن إستباحة مطار رفيق الحريري الدولي من قِبَلِ الفريق الإنقلابي ذاته، إنما جاءت لتؤكد ما حذّرنا منه، وليرفع التحدّي في وجه السلطة واللبنانيين جميعاً إلى درجةٍ يغدو السكوتُ عنها جريمةً إضافية، إذ سارع حزب الله يوم السبت الماضي إلى اجتياح حرم المطار، مستخدماً "عدّته" الجاهزة: من جحافل أمنية، ومجموعات ميليشياوية مسلّحة، وسيارات بلا لوحات، ومشهد سياسي جمع إلى مسؤولي الحزب والتيار العوني ممثلين عن قوى محسوبة على سوريا بصورة مباشرة.

ثانياً: إن هذا السلوك – وإن دلّلَ على أن أزمة الفريق الإنقلابي قد بلغت ذروتها والحائط الأخير – فإنه يضع الدولة بكل مؤسساتها الشرعية أمام امتحان أن تكون أو لا تكون. وهذه مسألة لا تحتمل التسويف والتأجيل والتردد، ولا تحتمل – خصوصاً – موقف "الحياد". فالذي حدثَ هو نَيلٌ من هيبة الدولة، بأسلوب العصابات المسلحة، وفقاً لقانون العقوبات اللبناني، لاسيّما منه المواد 303، 322، 335 و 336.

ثالثاً: إن قوى 14 آذار ترفض اعتبار المواجهة القائمة مواجهةً مذهبية أو طائفية، بل هي مواجهةٌ مصيرية بين الدولة واللادولة :

بين الدولة المجسّدة لمصلحة اللبنانيين والضامنة لأمنهم ومستقبلهم والملتزمة عروبة لبنان والإستراتيجية العربية، وبين اللادولة التي يعبّر عنها المشروعُ الإنقلابي والتي لا تَعِدُ اللبنانيين إلا بمزيد من الخراب وامتهان الكرامات وضياع المستقبل والممعنة في تحويل لبنان موقعاً إيرانياً ضد انتسابه إلى الشرعية العربية.

رابعاً: إن قوى 14 آذار التي كان لها شرفُ التعبير عن وجدان اللبنانيين في انتفاضة الإستقلال، والتي قدَّمت الغالي والنفيس في هذا السبيل، لن تتراجع عن وحدتها، ولن يَثنيَها أيُّ تهويل أو إرهاب عن المضيّ في طريق الحرية والإستقلال، طريق الدولة السيدة القادرة، طريق المحافظة على النموذج اللبناني الذي لا يضمن العيش المشترك الإسلامي – المسيحي فحسب، بل يضمن أيضاً وخصوصاً في هذه المرحلة العيش الإسلامي – الإسلامي، طريق الحقيقة والعدالة، طريق التضامن العربي في مواجهة التحديات.

خامساً: تطالب الأمانة العامة السلطات المختصّة المضيّ قدماً بالتدابير القضائية التي كانت أطلقتها بحقّ اللواء المتقاعد جميل السيّد حفاظاً على هيبتها ومصداقيّتها وتنفيذاً لأحكام القانون والدستور لأن أي تراجع عن هذه التدابير يؤكّد غَلَبة منطق الميليشيا على منطق الدولة وهذا ما نحذّر منه بشدّة.

سادساً: إن الأمانة العامة، في الذكرى الخامسة لمحاولة إغتيال الإعلامية مي شدياق، تجدّد تضامنها معها ومع الإعلام الديموقراطي الإستقلالي الحرّ، وتكرر في هذا الإطار تمسّكها بالمحكمة الدولية لإحقاق العدالة وسبيلاً ليس فقط لوضع حدّ للإغتيالات، إنما ضمانة لمستقبل لبنان وللحريات والدولة فيه. كما شاركت مشكورة مي شدياق في اجتماع الأمانة اليوم لتؤكد أن دماء الشهداء والضحايا الأبرياء لن تكون ضحية أي معادلات أو تسويات سياسية.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
29 أيلول 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان الآتي:

أولاً: توقفت الأمانة العامة أمام الإنتكاسة الخطرة التي أصابت المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، بسبب إصرار اسرائيل على مواصلة الإستيطان رغم الإجماع الدولي على مطالبتها بوقف هذا العمل. وهذا ما يضع مصداقية المجتمع الدولي، ولاسيّما مصداقية الراعي الأميركي، على المحكّ.

كذلـــك فإنّ هذا التطرُّف الإسرائيلي من شأنه أن يستنهض التطرُّف المقابل على حساب الإعتدال العربي، وهو مؤشّر على عودة التناغم الإسرائيلي – الإيراني لإجهاض مشروع السلام بمرجعياته العربية والدولية. وفي هذا السياق تنظر الأمانة العامة بكثير من الحذر والريبة إلى زيارة الرئيس الإيراني المُزمَعة إلى لبنان نظراً لمواقفه المناهضة للسلام، ولإصرارِه على اعتبار لبنان قاعدة إيرانية على ساحل المتوسّط.

ثانياً: تجدّد الأمانة العامة لقوى 14 آذار دعمها المطلق لعمل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، وصولاً إلى الحقيقة والعدالة. فالأوطان التي تستحق الحياة لا تُبنى على التنكُّر للحقيقة والعدالة. وفي هذا الإطار تحذّر الأمانة العامة من التنكُّر للإجماع الوطني الذي حصل حول المحكمة إبتداءً من طاولة الحوار 2006 وصولاً إلى البيان الوزاري للحكومة الحالية.

ثالثاً: إن الأمانة العامة تنوّه بالموقف الذي عبّر عنه وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو باعتباره أن المحكمة والعدالة ضروريتان للإستقرار وهذه مناسبة للتنويه أيضاً بالتزام تركيا بقرارات الشرعية الدولية وحرصها على العلاقات التركية – العربية.

رابعاً: وتوقفت الأمانة العامة وعموم اللبنانيين بقلق شديد أمام التصعيد المحموم والمرفوض الذي لجأ إليه بعض قيادات حزب الله في الأيام القليلة الماضية لجهة تهديد الشعب اللبناني بالقتل إذا ما تقبّل قرار المحكمة الدولية.

إن دفع اللبنانيين إلى القبول بغلبة منطق القوة على منطق الحق والعدالة أمرٌ مرفوض لأنه يعني نهاية لبنان. وإن دفعَهم إلى مواجهة السلاح بالسلاح مرفوض ايضاً لأنهم يعتبرون حمايتَهم مسؤوليةَ الدولة والدولة وحدها. وإن الإحتماء من العدالة بالفتنة هو أمرٌ مستنكر. فالمحكمة لا تعني طائفةً دون أخرى، وليس في لبنان طوائف تريد العدالة وأخرى لا تريد العدالة.

هذا وتدعو الأمانة العامة اللبنانيين إلى اعتبار ما سمعوه من تهديدات حافزاً لتوحيد الصفوف والتمسُّك بالعيش المشترك والسلم الأهلي وحماية الدولة.

خامساً: وفي هذا السياق توقّفت الأمانة العامة أمام الإحتفال الشعبي الكبير الذي نظّمته القوات اللبنانية الأسبوع الماضي في ذكرى الشهداء، وتؤكد أن ما عبّر عنه شكلاً ومضموناً عن حرصٍ على الشراكة الإسلامية – المسيحية وما أُطلِق من مواقف على ثوابت ثورة الأرز ، إنما يستحق التأكيد على أهميته.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
6 تشرين الأول 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

ناقشت الأمانة العامة لقوى 14 آذار الإمتحانَ الصعب الذي يمرُّ به لبنان، شعباً وكياناً ورسالةً حضارية، في هذه اللحظةِ المحفوفة بشتّى أنواع الأخطار الداخلية والخارجية. وتوقفت بقلقٍ وارتيابٍ شديدين أمام المؤشراتِ البالغةِ الخطورة التي تحملها زيارةُ الرئيس الإيراني المزمعة إلى لبنان بعد ايام قليلة، والدلالاتِ البالغةِ السلبية التي حملتها مذكراتُ التوقيف السورية بحق عددٍ من الشخصيات اللبنانية، السياسيةِ والقضائيةِ والأمنيةِ والإعلامية.

أولاً: في زيارة الرئيس الإيراني.

ليست المرة الأولى التي يزور فيها لبنان رئيسُ دولةٍ إقليميةٍ كبرى له جمهورٌ واسع من المؤيدين في لبنان والمنطقة.

ولكنها ربما تكون المرة الأولى التي يشعر فيها معظمُ اللبنانيين بأن هذه الزيارة ستدفع بهم نحو حافةِ الهاوية بدلاً من أن تمدَّ لهم يدَ المساعدةِ المشكورة.

ليس الرئيس أحمدي نجاد اكثرَ شعبيةً في لبنان والمنطقة مما كان عليه الرئيس جمال عبد الناصر عام 1958، ولا أقلَّ طموحاً إقليمياً مما كان عليه الزعيم العربي الكبير! كذلك ليس وضعُ لبنانَ اليوم أقلَّ حرجاً مما كان عليه أواخر الخمسينيات، ولا انتماؤه العربي أقلَّ مما كان عليه آنذاك.

مع ذلك، جاء "زعيم الأمة العربية بلا منازع" ليلتقي رئيس الدولة اللبنانية في خيمةٍ شديدة التواضع عند الحدود اللبنانية – السورية، ولكنها كانت خيمةً شديدة الإنصاف للبنان. تلك الزيارة اكّدت الحرص العربي على تجربة لبنان الفذّة في العيش المشترك، رافضةً التضحية بتلك التجربة على مذبح الشهوات الإقليمية، كما أتاحت لنا حقبة من إستقرار الدولة هي الأكثر جدوى على صعيد بناء المؤسسات والتنمية المتوازنة.

نستطيع اليوم أن نتساءل: ماذا لو أصرّ عبد الناصر آنذاك على استقبالٍ شعبي حاشد يمتد من المصنع حتى بيروت، وعلى التوقف طويلاً في البسطة والطريق الجديدة، وعلى زيارة الحدود اللبنانية – الإسرائيلية؟

والمقارنة الموضوعية تدعونا أيضاً إلى القول: ليس الرئيس احمدي نجاد أكثرَ شعبيةً واحتراماً في ايران والعالم العربي من الرئيس محمد خاتمي. مع ذلك جاء الرئيس خاتمي إلى لبنان عام 2003 ليُعلن حرصه على النموذج اللبناني، لا بل وإعجابه الشديد به، غيرَ متحيّزٍ إلى فئة دون أخرى، وداعياً إلى حماية تجربته، لأنها تمثّل – بما هي – إطاراً لحوار الحضارات وتالياً حاجةً لمستقبل المنطقة والعالم.

يأتي الرئيس أحمدي نجاد اليوم بعد أن مهَّد لزيارته بمواقف وعدت بتغيير وجه المنطقة انطلاقاً من لبنان، وبانحيازه الفاضح لفئة من اللبنانيين ضد أخرى، وبتعامله مع هذا البلد وكأنه مجرد قاعدة ايرانية على شاطىء المتوسط.. هذا بتعارضٍ صِدامي مع الإجماع العربي والإرادة الدولية، وفي ظل بحث اسرائيلي عن ذريعة للهروب إلى الأمام.

أمام هذه المعطيات تعتبر قوى 14 آذار أن زيارة الرئيس الإيراني هي أبعد ما تكون عن مساعدة لبنان، خصوصاً في هذا الوقت. وعليه فإن الأمانة العامة تدعو الحكومة اللبنانية، ولا سيما رئيس الدولة، إلى التحلّي بأقصى درجات الحذر والمسؤولية.

ثانياً: في مذكرات التوقيف السورية.

تعتبر الأمانة العامة أن مذكرات التوقيف السورية الصادرة بحق عدد من الشخصيات اللبنانية، في سياق دعوة سورية معلنة إلى إلغاء المحكمة الدولية، تشكل تحدياً صارخاً لمشاعر اللبنانيين الذين ينشدون العدالة والإستقرار، كما تشكل إنتهاكاً موصوفاً لسيادة الدولة اللبنانية؛ لكأننا بالقيادة السورية تريد العودة بالعلاقات بين البلدين إلى مرحلة التوتر الشديد والنكاية المتبادلة، ضاربةً عرض الحائط بكل الجهود المخلصة التي بذلتها الدولة اللبنانية، لا سيما رئيس الحكومة، لتطبيع العلاقة والسير بها لما فيه مصلحة الشعبين اللبناني والسوري. وقد جاءت هذه الخطوة السورية التي لا يجوز التعامل معها بتبسيط وبراءة – كما دعا البعض – جاءت لترجّح شكوك المشككين بجدوى الجهود المخلصة، ولتدفع قوى الفريق الانقلابي نحو مزيد من التحدّي والرهانات العبثية. إن الموقف الإستيعابي المتعقّل الذي اتخذه مجلس الوزراء اللبناني حيال هذه المسألة، بمبادرة من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، لا يُعفي الجانب السوري من واجب الاستدراك الذي ينبغي أن يقارب الإعتذار. إلى ذلك تُهيب الأمانة العامة بالرأي العام اللبناني، على اختلاف مشاربه، ألا يكون وقوداً لنزوات داخلية طائشة أو رغبات إقليمية فاجرة. وإذ تشدّد قوى الرابع عشر من آذار على الضرورة القصوى للتحلّي بالصبر والشجاعة، في هذا الوقت العصيب، فإنها تؤكد عدم استعدادها للرضوخ أمام الإبتزاز الفردي أو الجماعي لمكوّناتها.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
6 تشرين الأول 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

ناقشت الأمانة العامة لقوى 14 آذار الإمتحانَ الصعب الذي يمرُّ به لبنان، شعباً وكياناً ورسالةً حضارية، في هذه اللحظةِ المحفوفة بشتّى أنواع الأخطار الداخلية والخارجية. وتوقفت أمام العديد من المؤشراتِ البالغةِ الخطورة التي برزت في الأيام الماضية، لا سيما الدلالاتِ البالغةِ السلبية التي حملتها مذكراتُ التوقيف السورية بحق عددٍ من الشخصيات اللبنانية، السياسيةِ والقضائيةِ والأمنيةِ والإعلامية.

أولاً: تعتبر الأمانة العامة أن مذكرات التوقيف السورية الصادرة بحق عدد من الشخصيات اللبنانية ومن بينها العضو المؤسس في الأمانة العامة أمين سر حركة "اليسار الديموقراطي" الياس عطاالله، في سياق دعوة سورية معلنة إلى إلغاء المحكمة الدولية، تشكل تحدياً صارخاً لمشاعر اللبنانيين الذين ينشدون العدالة والإستقرار، كما تشكل إنتهاكاً موصوفاً لسيادة الدولة اللبنانية؛ لكأننا بالقيادة السورية تريد العودة بالعلاقات بين البلدين إلى مرحلة التوتر الشديد والنكاية المتبادلة، ضاربةً عرض الحائط بكل الجهود المخلصة التي بذلتها الدولة اللبنانية، لا سيما رئيس الحكومة، لتطبيع العلاقة والسير بها لما فيه مصلحة الشعبين اللبناني والسوري. وقد جاءت هذه الخطوة السورية التي لا يجوز التعامل معها بتبسيط وبراءة – كما دعا البعض – لترجّح شكوك المشككين بجدوى الجهود المخلصة، ولتدفع قوى الفريق الانقلابي نحو مزيد من التحدّي والرهانات العبثية. إن الموقف الإستيعابي المتعقّل الذي اتخذه مجلس الوزراء اللبناني حيال هذه المسألة، بمبادرة من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، لا يُعفي الجانب السوري من واجب الاستدراك الذي ينبغي أن يقارب الإعتذار. إلى ذلك تُهيب الأمانة العامة بالرأي العام اللبناني، على اختلاف مشاربه، ألا يكون وقوداً لنزوات داخلية طائشة أو رغبات إقليمية فاجرة. وإذ تشدّد قوى الرابع عشر من آذار على الضرورة القصوى للتحلّي بالصبر والشجاعة، في هذا الوقت العصيب، فإنها تؤكد عدم استعدادها للرضوخ أمام الإبتزاز الفردي أو الجماعي لمكوّناتها، وإصرارها أكثر من أي يوم مضى على المحكمة الدولية. وعلى أي حال فانها تلفت إلى مفارقة إعتبار الفريق الإنقلابي القضاء الدولي مسيساً فيما لم يرمِ القضاء السوري بالتسييس ولكأنه قضاء مستقلّ فعلاً.

ثانياً: إن الأمانة العامة تستنكر أشدّ الإستنكار التحريض المكشوف الذي يمارسه النائب ميشال عون على "القوات اللبنانية" والذي وصل به إلى حدّ من الوقاحة والتزوير بنَسبِ إمكانية إستخدام السلاح إليها، مدافعاً في المقابل عن المشروع الإنقلابي الجاري فصولاً بكل الوسائل وبالتهديد بالسلاح. وتعتبر إن التزام قوى 14 آذار جميعاً بالصراع السياسي السلمي الديموقراطي من جهة وإقتناعها بدور الدولة في حماية اللبنانيين من جهة أخرى، هما أصدقّ ردّ على حملات التهديد والتهويل التي يوكل "حزب الله" بين حين وآخر إلى النائب عون الذي بات مكشوفاً أمام الرأي العام اللبناني عموماً والمسيحي خصوصاً دوراً فيها.

ثالثاً: وفي هذه الظروف، تؤكد الأمانة العامة ان كلّ التهديد الذي يوجّهه فريق "حزب الله" إلى اللبنانيين يومياً وصبحَ مساء، من أجل ترهيبهم وثنيهم عن التمسك بانجازات إنتفاضة الإستقلال ومكتسباتها، لن يحقّق أهدافه، ولهذا الفريق أن يعلم علم اليقين أنّ اللبنانيين نعم متمسّكون بالسلم الأهلي لكنهم قطعاً لا يهابون التهويل والتخويف، بل أكثر من ذلك ترى الأمانة العامة أن كَيلَ اللبنانيين طفح من كلّ الممارسات الميليشياوية، وباسمهم تعلن الأمانة العامة أنها ماضيةٌ في التعبير عنهم وفي الدعوة إلى رصّ الصفوف .. فالكيل طفح فعلاً.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
27 تشرين الأول 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

أولاً: في التهدئة الداخلية.

لقد بذلت قوى 14 آذار مجتمعةً وهي تبذل كل التضحيات والجهود الممكنة للمحافظة على الإستقرار الداخلي، صوناً للمصلحة الوطنية العليا، لاسيما في هذه الفترة التي تشهد تجاذباً محموماً على الصعيد الإقليمي. وفي هذا النهج إنما تَصْدُر عن إحساسٍ بالمسؤولية وعن ثقةٍ بالنفس وبما تمثّل على الصعيد الوطني.

غير أن قوى 14 آذار، الحريصة على استمرار التهدئة الحالية، يهمُّها ألا تكون تهدئةً خاضعةً للتهديد والإبتزاز. وفي هذا الصدد تسجّلُ الأمانة العامة استغرابَها واستنكارَها للتناقض الفاضح الذي يطبع مواقف قوى 8 آذار المحلية والإقليمية.

ففيما يشنُّ رئيس الحكومة السورية هجوماً "كرتونيّاً" على قوى الاستقلال اللبناني، إذا برئيس الجمهورية السورية "يطمئننا" إلى التزامه الاستقرار، وفقاً لتفاهمات القمة الثلاثية في بيروت، بما في ذلك استقرار حكومتِنا!

وفيما توحي قوى 8 آذار المحلية بالتزامها تعليمات سقفِها الإقليمي بخصوص التهدئة، إذا بإعلامها اليومي يعيّن مواعيد للإنفجار الداخلي، ويستحضر مناخات التهديد... كل ذلك تحت عنوان "تفعلون كذا وكذا... وإلا!"

إن هذا السلوك الابتزازي المكشوف لا يوهنُ من عزيمة قوى 14 آذار وتضامنها، بمقدار ما يطعن في صدقية الطرف الآخر الذي ما زلنا نصرّ على دعوته إلى التعقُّل وتجنيب البلد مغامرات طائشة في ظلّ ظروفٍ ضاغطة على كل الصعد المعيشيّة والحياتية والعامة.

ثانياً: في المحكمة الدولية.

أبدت الأمانة العامة إدانتَها الكاملة واستغرابها للإعتداء الذي تعرّض لها فريقٌ من المحقّقين الدوليين في الضاحية الجنوبية اليوم على يدّ "فرقة من الأهالي" التابعة لحزب الله إعتدت وسرقت ملفات عائدة للمحقّقين. إن هذا الإعتداء إذ يذكّرنا ب "فرقة الأهالي" التي تعتدي عادةً على اليونيفل في الجنوب، إنما يشكّل إعتداءً موصوفاً على الشرعية الدولية وقراراتها لاسيما القراران 1757 و1701 في هذا المجال.

وفي سياقٍ متّصل، توقفت الأمانة العامة أمام إصرار قوى 8 آذار، المحلية والإقليمية، على إلغاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان أو تعطيل عملها او خلق "محكمةٍ موازية" لقضيّةٍ بديلة أو موازية.. إن قوى 14 آذار لا ترى في مثل هذا العمل سوى استدراج للاضطراب والفتن، من دون أن يؤثر – كما بيّنت المساعي المعلومة – على سير العدالة نحو غايتها. وهي إذ تجدّد تمسّكها بهذه المحكمة، فإنها تدعو بعض القوى الإقليمية إلى الإقلاع عن استخدام لبنان أداةً في معركتها مع العدالة الدولية.

ومما يُستغرب له محاولة البعض تصوير الحوار الوطني الذي أجمع على تأييد المحكمة عام 2006 وكأنه لم يأت بعد توقيف الضباط، ثم تمّ لاحقاً تكريس هذا الإجماع في البيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة وصولاً للبيان الوزاري للحكومة الحالية ومروراً طبعاً بخطاب القسم.

ثالثاً: لم تعد الأمانة العامة تستغرب الدور الذي يؤدّيه النائب ميشال عون بطلب من معلّميه المحلّيين والإقليميين، والذي في حملته الهادفة إلى تشويه مرحلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري، إنما هو مكلّف باستهداف المحكمة الدولية من ناحية، وبافتعال صراعات طائفية ومذهبية تزيد من تهديم البنيان الوطني اللبناني. وكلُّ ذلك مما لا يخفي إستهداف العدالة من جهة وقيام الدولة السيدة الحرة المستقلة من جهة أخرى.

رابعاً: في السينودس من أجل الشرق.

رحّبت الأمانة العامة بالنتائج الطيبة للسينودس الخاص بالشرق الأوسط الذي إختتم اعماله في روما برئاسة قداسة البابا بينيديكتوس السادس عشر. أن هذه المبادرة الشجاعة والمسؤولة جاءت في وقتها لتقول بحقّ إن مستقبل الشرق هو في العيش المشترك بين جميع أديانه، لاسيما المسيحية والإسلام، وليس في صراع الحضارات والأديان. كذلك أصابت عين الحقيقة بقولها أن الحل العادل لقضية فلسطين، بقيام الدولتين المستقلّتين، هو ضمانة كبرى لاستقرار المسيحيين وشهادتهم على أرضهم. والأمانة العامة ترحّب ايضاً بالأصوات الوطنية المسؤولة وفي مقدّمتها رئيس الحكومة سعد الحريري، التي عبّرت في هذه المناسبة عن قناعتها بأن شرقاً بلا مسيحيين ليس بشرق، وأن عروبةً بلا مسيحيين ومسلمين، يجسّدون معاً رسالتها ومعناها، ليست بعروبة.

خامساً: تتوجه الأمانة العامة بالتعزية من اللبنانيين عموماً ومن قيادة الجيش اللبناني خصوصاً لاستشهاد الرائد عبدو جاسر والمعاون زياد الميس في حادثة مجدل عنجر، وتجدّد وقوفها الحازم دعماً للجيش ولفرض سلطة الدولة على كامل أراضيها.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
3 تشرين الثاني 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

أولاً: توقفت الأمانة العامة لقوى 14 آذار أمام حملة التخويف والترهيب التي تستهدف اللبنانيين والتي شكّلت الدعوة الى مقاطعة المحكمة والتحقيق الدوليين وتخوين اللبنانيين المتعاونين مع المحكمة علامة بارزة من علاماتها، بالإضافة إلى الضخّ اليومي لسيناريوهات كارثية لوضع اليد على البلد بصورة كاملة ونهائية! وقد يعتقد القائمون بهذه الحملة أن بإمكانهم دفع اللبنانيين الى التراجع عن ثوابتهم والاستسلام لشروط حزب الله وهو الطرف الشمولي الذي يقود هذه الحملة. فهذا الاعتقاد خاطئ، ذلك أن أحداً لا يملك القدرة على إعادة عقارب الساعة الى الوراء وإلغاء الانجازات الوطنية التي حققتها انتفاضة الاستقلال.

مع ذلك، فإن قوى 14 آذار لن تكفَّ عن دعوة هذا الفريق للعودة إلى الدولة بشروط الدولة ، مذكِّرةً إياه بأن لبنان ليس لقمةً سائغة يمكن الإستيلاء عليها ، كما أن شعب الاستقلال الذي انتصر على نظام الإستبداد الذي كان سائداً قادرٌ على تكرار مأثرته.

ثانياً: وتوقّفت الأمانة العامة بمزيد من القلق أمام الجريمة النكراء التي ارتكبها الإرهاب الأعمى في العراق هذا الأسبوع بحق جماعة من المؤمنين المسالمين في كنيستهم. لقد جاءت هذه الجريمة الإضافية لتؤكد صحة المخاوف التي عبّر عنها السينودس من اجل المسيحيين في الشرق، كما أكّدت أن حق الناس في الأمان والسلام لا يتوفّرُ إلا بالدولة القادرة على وضع حدّ للتطرّف الطائفي والمذهبي الذي يشكل الحليف الموضوعي للعنصرية الإسرائيلية. إن هذا الأمر يجب أن يقوّي عزم اللبنانيين على التمسّك بصيغةِ عيشِهم الفذّة، في إطار "الدولة أولاً" فوق الجميع ومن أجل الجميع.

وفي هذا السياق ترحّب الأمانة العامة بالمبادرة السعودية، الهادفة إلى وضع حدٍّ للعنف في العراق ولتحقيق الإستقرار والسلام.

ثالثاً : أكدّت الأمانة العامة مرّة إضافية على بروز النائب عون كأداةٍ في يدِ مشروعٍ خارجي يهدف إلى الإطاحة بالمحكمة الدولية ومُرتكزات الدولة اللبنانية.

وليس خافياً على اللبنانيين أن النائب عون يستخدم شعار "التغيير" للوصول إلى الأهداف المحدّدة له. أما "الإصلاح" فهو قبل أن يبادر إلى طرحه، بحاجة إلى تأكيد صدقيّته وأهليته الشخصيّتين في هذا المجال، وهذا ما يستدعي أن يمتلك عون جرأة المبادرة إلى رفع السرية المصرفية عن حساباته منذ الثمانينات حتى يومنا هذا، خاصةً بعد أن تمّ كشف المستندات التي تثبت للرأي العام أن للنائب عون تاريخاً في الإعتداء على المال العام.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
10 تشرين الثاني 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

أولاً: في الأزمة السياسية على خلفية المحكمة الدولية.
لم يعد خافياً أن فريق 8 آذار يضع البلاد تحت التهديد والوعيد، ويصرّ على انتزاع موقف حكومي رسمي ينقض تعهدات الدولة اللبنانية بخصوص المحكمة الدولية، ويتنافى مع إرادة الأكثرية الساحقة من اللبنانيين التي طالبت بالعدالة وبوضع حدٍّ لسياسة الإفلات من العقاب. إن هذا الإصرار الذي يفتقر إلى الحد الأدنى من الإحساس بالمسؤولية في إطار حكومة الإئتلاف السياسي، كما يفتقر إلى أي منطقٍ سليم، لن يؤدي – في حال نجاحه الإفتراضي – إلا إلى تصنيف الدولة اللبنانية دولةً فاشلة، من دون أن يؤثر البتَّة على مسار العدالة الدولية. إن رفض قوى 14 آذار المساومة على المحكمة الدولية لا يعبّر فقط عن تمسّكها بالعدالة، بل يعبّر أيضاً وخصوصاً عن حرصها على الدولة اللبنانية وثوابت الحركة الإستقلالية. وهي في هذا السبيل لن توفّر أيَّ جُهدٍ أو تضحية للوفاء بما عاهدت اللبنانيين عليه.
ثانياً: لقاء القيادات المسيحية الإستقلالية في بكركي.
مرة جديدة يؤكد هذا الصرح الكبير، مرجعيته الثابتة وحضوره المرموق في الحياة الوطنية اللبنانية. فباحتضانه لقاء القيادات المسيحية الإستقلالية، ومباركته نداءهم من أجل لبنان، يواصل نيافة الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير شهادته للبنان الرسالة، على طريق الارشاد الرسولي والسينودس من أجل الشرق. الأمر الذي ترك أطيب الأثر في نفوس القيادات الوطنية التي عبّرت عن غبطتها بلقاء بكركي والنداء الصادر عنه، سواء من خلال بيان دار الإفتاء، أو الإجتماع الموسّع لقيادات 14 آذار مساء الإثنين. إن الأمانة العامة التي أخذت على عاتقها منذ البداية توثيق الشراكة الإسلامية – المسيحية في إطار انتفاضة الاستقلال وبموجب "قسم جبران"، تعتبر "النداء" وثيقةً أساسية من وثائق الحركة الاستقلالية ودليل عمل في مسيرتها النضالية المشتركة.
ثالثاً: في مرجعية اتفاق الطائف.
وتوقفت الأمانة العامة باهتمام عند "التشكيك" الذي يتناول اتفاق الطائف والصيغة اللبنانية، تارةً من خلال تكريس ممارسات منافية لروح الدستور واتفاق الطائف، وتارةً تحت عنوان "الحاجة إلى تعديل العقد الاجتماعي بين اللبنانيين". لقد سبق أن جرى حديث في موضوع تعديل الطائف في اتجاه "المثالثة" بدلاً من "المناصفة"، وقد رُفض ذلك في حينه من قبل القوى الميثاقية الاستقلالية التي رأت فيه مشروعاً لضرب صيغة العيش المشترك.
إن قوى 14 آذار تؤكد اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تمسكها "بالمناصفة" المسيحية – الإسلامية باعتبارها الضمانة الأقوى لإستمرار العيش المشترك في ظلّ التنازع الداخلي والاقليمي. وهي – أي قوى 14 آذار – ترفض إخضاع صيغة العيش اللبناني لموازين القوى المتبدّلة بقوة السلاح والخاضعة لحسابات سياسية وحزبية .

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
13 تشرين الثاني 2010

رداً على ما جاء في كلام أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله في 11-11-2010 ، صدر عن الأمانة العامة لقوى 14 آذار البيان التالي :

على الرغم من العناصر الإيجابية التي تضمنتها كلمة السيد حسن نصر الله لجهة فتح نافذة الأمل والرهان على المسعى السعودي السوري للمحافظة على الاستقرار، فقد أطلق العنان لمخيلته في التفسير التآمري للأحداث، وتوجيه لوائح اتهامية بالخيانة لمجموعات وقيادات لبنانية، تكرس جهدها وحياتها في سبيل حماية لبنان وسيادته.
وإذ نترك للرأي العام مهمة الوقوف على ما جاء في الخطاب، فإننا نحصر ردّنا في ثلاث نقاط أساسية تهمّ قوى 14 آذار مجتمعة :

أولاً: لقد وضع السيد نصرالله مبادرات قوى 14 آذار في اتجاه حزب الله، منذ انتخابات 2005 وفي حكومات الائتلاف السياسي اللاحقة – وضعها في إطار "المؤامرة على الحزب"، من خلال "إغرائه بالسلطة" وبهدف نزع سلاحه.

- نقول بكل ثقة إن مبادرتنا الأولى عام 2005 إنما كانت ترمي إلى استبعاد أي طابع إنقلابي عن التغيير الكبير الذي أحدثته انتفاضة الاستقلال. وذلك بالحرص على إعمال الآلية الإنتخابية الديموقراطية في وقتها، وبالحرص في الوقت نفسه على عدم الإستئثار بإعادة تكوين السلطة بعد الإنسحاب السوري. فهل في هذا الموقف مؤامرة؟
- ونقول إن كل حكومات الإئتلاف السياسي مع حزب الله وحلفائه، والتي جاءت بعد دورتين إنتخابيتين كنا فيها الرابحين بلا جدال، إنما كانت من أجل احتواء الأزمات المعروفة بالتفاهم الداخلي. فهل في تلك المبادرات مؤامرة خفيّة ؟!
- ونضيف بأن قوى 14 آذار بادرت أكثر من مرة إلى دعوة حزب الله للعمل معاً على قاعدة "توحيد إنجازي التحرير والإستقلال" من أجل لبنان بدلاً من وضعهما في مواجهة بعضهما بعضاً... فهل في مثل هذه القاعدة تآمرٌ على أحد في لبنان ؟!
- أما موقفنا من سلاح حزب الله فليس فيه أيُّ التباس. وهو يقوم على نقطة أساسية: حلّ هذه المسألة الخلافية بآليات الحوار والتفاهم الداخلي، على قاعدة اندراج هذا السلاح في الدولة... فهل في هذا الموقف المعلن "قُطَب مخفيّة" ومؤامرة شيطانية؟

ثانياً: في اتهام السيد نصرالله بعضَ قوى 14 آذار بالعمل على تخريب المسعى السعودي – السوري والإستعانة بالأميركيين.
إذا كان لدى السيد نصرالله "مشكلة ما" مع التفاهم السعودي – السوري، فنرجو الا يخترع لمشكلته الفعلية حلاً إفتراضياً. يكفي أن نُذّكرُه بأن القوى التي يقصدها بكلامه شكّلت، ولا تزال، تغطيةً ودعماً أساسيين لموقف رئيس الحكومة الإيجابي في إعادة صوغ العلاقات الطبيعية مع سوريا، وبالتجاوب مع المَسعى السعودي – السوري ذاته.

ثالثاً: إنّ قوى 14 آذار المتمسِّكة بالعدالة والإستقرار معاً لن تخضعَ للإبتزاز الذي يرمي إلى إفشال الدولة تمهيداً لإسقاطها. ذلك أنّ عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية والقيام بواجباتها الدستورية هو التربة الخصبة للفتنة التي يرفضها الجميع.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
24 تشرين الثاني 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

ناقش المجتمعون آخر تطورات الأزمة اللبنانية وما يكتنفها في هذه اللحظة من استعصاءات داخلية وتجاذبات خارجية تتفاعل بحدّة وتُنذر بأخطار شديدة على الإستقرار الداخلي كما على المصير الوطني برمّته.وفي هذا الإطار يهمّ الأمانة العامة تأكيد ما يلي:

أولاً: رغم أن فرصة الأعياد لم تفتح نافذةً فعلية في جدار الأزمة الخانقة، على ما وُعِدَ به اللبنانيون وعوّلوا عليه، إلا أن الاهتمام العربي والإقليمي والدولي بلبنان، على نيَّة الصداقة والمساعدة، لا يزال متواصلاً بصورة تُبقي الأمل معقوداً على حلّ نرجو أن يكون قريباً. وهو الحلُّ الذي نصرُّ على أن تكونَ الدولةُ اللبنانية مرجعيّتَه الداخلية وكَنَفَه الحاضن، وأن تكون في الوقت نفسه الجهة المخاطبة للمجتمعَين العربي والدولي في شأنه. وتنوّه الأمانة العامة بموقف الإتحاد الأوروبي الصادر عن اجتماع وزراء خارجيته أمس الأول. هذا بالإضافة إلى المساعي السعودية – السورية المستمرة في اطار التضامن العربي مع لبنان، كما تنوّه بالزيارات الإقليمية والدولية الداعمة للمحكمة الدولية والقرار 1701 والإستقرار اللبناني.

ثانياً: غداة ذكرى اغتيال الشهيد بيار أمين الجميّل، وعشية ذكرى اغتيال الشهيد جبران غسان التويني، تؤكد الأمانة العامة تمسكها بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان، على قاعدة العدالة والاستقرار معاً، من أجل وضع حدّ نهائي لعهود الإغتيالات السياسية وعادةِ الإفلات من العقاب. وهي تجدد العهد على مواصلة التصدّي بحزم لكل محاولات إلغاء المحكمة أو حَرْفِها عن مسارها القانوني. وبهذه المناسبة تدعو الجميع، لاسيما السياسيين والاعلاميين، إلى الابتعاد عن التسريبات والسيناريوهات المختلقة التي ترمي إلى التشكيك في جدوى العدالة، ولا تؤدي إلا إلى مفاقمة مخاوفه، كذلك تنصح بعض السياسيين بالكفّ عن الإستعراضات السياسية والمعلوماتية ، كما شاهدنا البارحة، وإحالة ما يتوفّر لديهم من معطيات إلى الجهات القضائية المختصّة؛ وخصوصاً المحكمة الدولية. إن الأمانة العامة لقوى 14 آذار تدعو إلى تضافر كل الجهود المخلصة كي يشكل استحقاق العدالة الدولية فرصةً كبرى لطيّ صفحة الماضي الأليم وتجديد الثقة بالذات الوطنية الجامعة.

وفي سياقٍ متّصل، تشدّد الأمانة العامة على دور الجيش والقوى الأمنية في حفظ الأمن وحماية السلم الأهلي.

ثالثاً: إن انتظام عمل الدولة، لا سيما الحكومة، في رعاية الشأن العام ومصالح المواطنين يُعدُّ من أوجب الواجبات التي ينبغي أن تحرص عليها القوى السياسية المسؤولة في البلاد، بصرف النظر عن خلافاتها والحسابات الخاصة. وهذا مما يتنافى كلياً مع خطة التعطيل المتعمّد التي انتهجها فريق 8 آذار في الآونة الأخيرة، لا سيما حزب الله والتيار الوطني الحر، إن على صعيد هيئة الحوار الوطني أو عمل مجلس الوزراء. إننا إذ نحمّل هذا الفريق مسؤولية تعطيل المعالجات المطلوبة للوضعين الإقتصادي والمعيشي ومنع مجلس الوزراء من بحث قضايا هامة على الصعيد الوطني، ندعوه إلى الإنفتاح بدلاً من التحصُّن داخل هواجسه، وإلى التعاون حيث ينبغي – وهو كثير – بدلاً من رَهْن كل الأمور بشروطه الخاصة.. وأحياناً الشخصانية.

رابعاً: تدعو الأمانة العامة إلى المشاركة في ذكرى اغتيال الرئيس الشهيد رينيه معوض نهار الجمعة القادم في قصر المؤتمرات – الضبيّة.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
16 تشرين الثاني 2010

هنّأت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اللبنانيين عموماً والمسلمين خصوصاً بحلول عيد الأضحى المبارك متمنيّة أن يعيده الله عليهم في السنوات المقبلة بكل خير وأمان، بعيداً عن القلق والحذر المهيمنين على لبنان والمنطقة.

وحضَت الأمانة العامة اللبنانيين ولا سيّما جمهور 14 آذار على المشاركة بكثافة في إحياء ذكرى شهيد إنتفاضة الإستقلال، معالي الوزير الشيخ بيار أمين الجميّل، عند الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر يوم الأحد المقبل، الواقع فيه 21 تشرين الثاني، وذلك في كنيسة مار أنطونيوس – جديدة المتن.

ولمناسبة عيد الأضحى، أرجأت الأمانة العامة إجتماعها الأسبوعي يوم غد الأربعاء إلى موعد يحدّد لاحقاً.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
1 كانون الأول 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

ناقش المجتمعون الأوضاع العامة في البلاد، لا سيّما حالة القلق والترقُّب السائدة، جراء السباق المحموم بين عوامل الإضطراب المُنذرة بأوخم العواقب وبين مقتضيات التحصين الداخلي والمحافظة على الإستقرار.

أولاً : شدَّد المجتمعون على الأهمية القصوى لنهوض السلطة الشرعية، من خلال المؤسسات الدستورية، بمسؤولياتها كاملةً في مختلف المجالات الأمنية والسياسية والدبلوماسية، لتوفير شبكة أمان داخلية وإقليمية بعيداً عن حالة الإنتظار التي تتخبّط بها القوى السياسية رُغم تأييد الأمانة العامة الجهود الحثيثة التي يبذلها كبار المسؤولين في الدولة في إتجاه الدول الصديقة المعنيّة باستقرار لبنان ومساعدته، لاسيّما الحركة الدبلوماسية الأخيرة لرئيس الحكومة التي شدّدت على أن المساعدة الفعلية للبنان ينبغي أن تتم عبر دولته ومؤسساتها الشرعية.

ثانياً : أكد المجتمعون أن قيام الدولة بواجباتها يحتّم على القوى السياسية، لاسيّما تلك المشاركة في الحكومة والمجلس النيابي، أن تيسّر عمل المؤسسات وتُطلق يد السلطة الشرعية في ما يعود إليها من صلاحيات ،لا أن يعمد بعضُ هذه القوى إلى تعطيل عمل الحكومة والحوار الداخلي، بحيث بات هذا الموقف السلبي يهدّد مصالح الناس اليومية ويُعزّز قلقهم.

وندعو قوى التعطيل والمقاطعة إلى العدول عن موقفها، خصوصاً بعد إقرارها الضمني بتهافت ذريعة "الشهود الزور"، خاصةً أن تعطيل عمل المؤسسات في بيروت لا يؤثر على عمل المحكمة في لا هاي، بل يضرب قدرة الدولة على تحمل مسؤوليتها في هذه المرحلة الدقيقة أكان قبل صدور القرار الإتهامي أو بعدَهُ.

ثالثاً : يجدّد المجتمعون رفضهم اعتماد بعض الأطراف لغة التخوين والتهديد التي توحي وكأن هناك في لبنان فريقاً يريد العدالة وآخر لا يريدها، وهذا فرز خطير لا يمكن التغاضي عنه. ويتوجه المجتمعون في هذا المجال تحديداً الى النائب ميشال عون ويطالبونه بالكف عن أسلوب المزايدات "القومية" الذي يعتمده لتبرير مواقفه الحالية، وهو أسلوب سبق له أن اعتمده ولكن باتجاه مناقضٍ لإقتناعاته "القومية" المستجدة حين ادّعى لنفسه أبوّة "قانون محاسبة سوريا" في العام 2003، وأبوّة القرار 1559 في العام 2004.

رابعاً : تعلن قوى 14 آذار دعمها مبادرة مفتي الجمهورية اللبنانية الهادفة إلى صوغ عهد وميثاق بين المسلمين والمسيحيين في المنطقة العربية، وترى فيها تأكيداً على العيش المشترك في لبنان من جهة وتحمّلاً للمسؤولية الإسلامية – المسيحية المشتركة في جبهة ما يتعرّض له المسيحيون العرب في أكثر من منطقة من جهة ثانية، وإثباتاً لقدرة اللبنانيين، مسلمين ومسيحيين، على لعب دور أساسي في قضايا المنطقة من جهة ثالثة، فضلاً عن كونها مبادرة تلاقي ما توصّل إليه السينودس لكنائس الشرق في الفاتيكان من جهة رابعة وأخيرة.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
8 كانون الأول 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

أولاً: يواصل بعض السياسيين المزيد من الإطلالات الإعلامية التي لا تقدّم جديداً إستهدافاً مسبقاً للقرار الإتهامي والمحكمة الدولية، متمادياً في نقض ما سبق له أن وافق عليه لا سيما البيان الوزاري للحكومة الحالية.
وفي هذا المجال تجدّد قوى 14 آذار تمسّكها بالعدالة والإستقرار معاً، وترفض الإبتزاز في هذه المسألة وتؤكد أنها ماضية في التهدئة وفي إعطاء الفرصة لمساعي الإستيعاب السعودية – السورية.

ثانياً: تستغرب الأمانة العامة الإتهامات الموجهة إلى قوى 14 آذار بتعطيل عمل مجلس الوزراء من قبل المعطّلين أنفسهم. فهؤلاء يجسّدون المثل العربي الشهير: "رمتني بدائها وانسلّتْ!" فالرأي العام يعرف تماماً من يقاطع مجلس الوزراء وهيئة الحوار الوطني، بذريعة عدم قبول الأكثرية – ومعها رئيس الجمهورية – فرض ما يسمّى بقضية "شهود الزور" على المجلس، خصوصاً بعد المطالعة القانونية الحاسمة التي قدمها وزير العدل. مرةً أخرى يناقض هذا السلوك إدعاءات السعي إلى التهدئة والتفاهم، خصوصاً من قبل من يرشّحون أنفسهم لأدوارٍ كبرى على هذا الصعيد.

ثالثاً: تستنكر الأمانة العامة أشد الإستنكار الحملة المُغرضة والمتمادية على قوى الأمن الداخلي، تلك المؤسسة التي تشهَدُ لها إنجازاتها بالوطنية والمناقبية وحسن الإداء. إن سعي بعض القوى السياسية، وعلى رأسها النائب ميشال عون، لتحطيم هذه المؤسسة الشرعية، بسبب إكتشافها بعض المشتبه بهم بالتعامل مع اسرائيل والمقرّبين منه ، لهو سعيٌ باطل لا يجوز السكوت عنه من قِبل الوزير المؤتمن على هذه المؤسسة.

رابعاً: يصادف الأحد المقبل الواقع فيه 12-12-2010، الذكرى الخامسة لاغتيال بطلٍ من أبطال ثورة الأرز الصحافي والنائب جبران تويني.
تؤكد الأمانة العامة وفاءها لدماء شهداء انتفاضة الاستقلال وتدعو جميع اللبنانيين للمشاركة في القداس الذي يقام عن نفسه نهار الأحد الساعة 12 ظهراً في كاتدرائية مار جرجس للروم الأورثودكس في بيروت ساحة النجمة.
وفي هذا اليوم، تستذكر الأمانة العامة شهيد الجيش ولبنان اللواء الشهيد فرنسوا الحاج وتتقدّم من ذويه ومؤسسته بأحر التعازي.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
15 كانون الأول 2010

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت البيان التالي:

أولاً: إن إصرار قوى 8 آذار على إسقاط مبدأ العدالة المتمثل بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان من خلال إصرار هذه القوى على الرفض المسبق لما يمكن أن تتوصل اليه التحقيقات، ومحاولة فرض هذا الرفض على اللبنانيين كشرط مسبق لأي تسوية سياسية يعتبر اغتيالا سياسيا لقناعات أكثرية الشعب اللبناني، ولحقوق الشهداء الذين سقطوا في جرائم الاغتيال وأهاليهم ورفاقهم، كما لحقوق الضحايا الذين نجوا من هذه الجرائم. إن العدالة هي ركن أساسي من أركان الاستقرار والديمقراطية، والتخلي عنها تحت أي ظرف من الظروف، أو أي شعار من الشعارات، هو بمثابة التخلي عن قيم أخلاقية إنسانية وسياسية يتمسك بها اللبنانيون ويتطلعون الى ترسيخها في إدارة حياتهم السياسية وشؤونهم العامة.

ثانياً: تنوه الأمانة العامة لقوى 14 آذار بالجهود التي يبذلها كل من رئيس الجمهورية ميشال سليمان ورئيس الحكومة سعد الحريري للحفاظ على دورة الحياة في المؤسسات الدستورية، ولا سيما مجلس الوزراء، من خلال إصرارهما على انعقاده للنظر في القضايا الوطنية السياسية والاجتماعية والحياتية في وقت تلجأ قوى 8 آذار الى الابتزاز السافر من خلال تحويل الشؤون الحياتية والمعيشية الى مادة للضغط السياسي لتحقيق مكاسب سلطوية على حساب مآسي الناس وحقوقهم في المساعدة لمواجهة الآثار السلبية للعوامل الطبيعية ولا سيما منها موجة الحرائق ومن ثم موجة العواصف التي ضربت مناطقهم. إن "شهود الزور" الحقيقيين هم الوزراء والمسؤولون الذين يتفرجون على الأضرار التي لحقت بالناس في غضون الأسابيع الثلاثة الماضية مشترطين للبحث فيها تنازلات سياسية على حساب منطق الدولة والدستور والمؤسسات.

ثالثاً: لقد بادر رئيس الحكومة سعد الحريري من موقع مسؤوليته السياسية والوطنية الى طرح مخرج قانوني – دستوري لما يسمى بملف "شهود الزور"، يتمثل في استطلاع رأي الهيئة الاستشارية العليا التي تنص القوانين اللبنانية على العودة اليها في مثل هذه القضايا. ويأتي هذا الاقتراح مكملا للتقرير الذي وضعه وزير العدل ابراهيم نجار بالإستناد الى رأي المرجعيات القانونية والحقوقية المعنية في وزارة العدل. إن إصرار قوى 8 آذار على رفض كل المخارج القانونية والدستورية وعلى تجاوز النصوص بفرض أمر واقع قانوني تحت طائلة التهديد بأمر واقع سياسي وأمني يفرضونه بقوة السلاح سيواجه بإصرار من قوى 14 آذار والحريصين على منطق الدولة والمؤسسات برفض كل انواع الابتزاز والتهويل التي أثبتت التجارب الماضية عدم صلاحيتها في ترهيب اللبنانيين الأحرار وتخويفهم ودفعهم الى الرضوخ لما لا يقتنعون ويؤمنون به.